

تقرير مصر في مرصد الألغام الأرضية  
2002

## التطورات الرئيسية منذ مايو 2001:

في مايو 2001 أعلن رئيس الوزراء أن مصر كانت تطلق برنامج وطني لتنمية الساحل الشمالي متضمنا تطهير الألغام. من ناحية أخرى لم تجتمع اللجنة القومية للألغام منذ مايو 2001. وما بين مايو وأغسطس 2001 أدارت الولايات المتحدة الأمريكية تدريبا للمطهرين المصريين. كذلك رُصد إحدى عشر ضحية جديدة للألغام أو مخلفات الحروب خلال 2001.

## سياسة منع الألغام:

لم تنضم مصر لمعاهدة منع الألغام وفي أكتوبر 2001 أخبرت مصر اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة أن "موقف مصر سيظل لا يتغير علي الرغم من تقديرنا للأهداف الإنسانية للاتفاقية". ويرجع ذلك للقصور الخطير في الاتفاقية وحقيقة أنها لا تأخذ في الحسبان اهتمامات مصر كما وإخفاؤها في التعامل مع جميع أوجه المشكلة<sup>1</sup>. وبالتحديد فقد قالت مصر إن اتفاقية منع الألغام قد فشلت في مطالبة هؤلاء الذين زرعو الألغام في مصر في الماضي ليكونوا مسئولين عن إزالتها. كذلك تصر مصر علي حاجتها إلي استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد لحماية حدودها<sup>2</sup>.

كما أكد مندوب مصر أن استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الألغام للفترة 2001 – 2005 كانت تراجعا عن السياسة التي تم تبنيها عام 1998. وفي كلمة ألقاها أثناء مناقشات القرار السنوي لدعم مكافحة الألغام الأرضية ذكر المندوب المصري أن الإستراتيجية لم تأخذ في الحسبان حالة مصر كواحدة من أكثر الدول تضررا عندما جاءت للألغام الأرضية كما لم تكن متوافقة مع هدفها ودورها الأساسي<sup>3</sup>.

هذا ولم تحضر مصر الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية منع الألغام في سبتمبر 2001. ولكن عضو في بعثة مصر الدائمة لدي الأمم المتحدة في جنيف حضر الاجتماعات متعددة الجلسات في يناير ومايو 2001. وفي نوفمبر 2001 امتنعت مصر مرة أخرى عن التصويت علي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوي الذي يروج لعالمية اتفاقية منع الألغام وتنفيذها كما فعلت بإصرار في قرارات سابقة وقد وقعت مصر اتفاقية الأسلحة التقليدية عام 1982 لكنها ومنذ ذلك الوقت لم تقم بأية خطوات للتصديق علي الاتفاقية أو بروتوكولاتها. وقد حضرت مصر المؤتمر السنوي الثالث للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المضاف لاتفاقية الأسلحة التقليدية كما حضرت مؤتمر المراجعة الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية في ديسمبر 2001 كمرآب. ومصر عضو في مؤتمر نزع السلاح وواصلت الرأي بأن مؤتمر نزع السلاح هو الملئقي الأكثر ملائمة - وفي كلمات ممثل مصر " من أجل دراسة أكثر شمولاً لموضوع الألغام الأرضية في ملتقى التفاوض الدولي والذي يرتبط مباشرة بالمشكلة" ... من أجل معالجة القصور في اتفاقية أوتوا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - كلمة السفير أحمد أبو الغيط مندوب مصر الدائم لدي الأمم المتحدة- نيويورك 2001/10/10 ص4 - ترجمة غير رسمية وزعتها البعثة المصرية.

<sup>2</sup> - انظر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2000 ص 919 وتقرير مرصد الألغام الأرضية 2001 ص 999.

<sup>3</sup> - كلمة محمود مبارك في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المساعدة في مكافحة الألغام 2001/11/22.

<sup>4</sup> - نفس المصدر السابق.

## الإنتاج – التخزين – النقل :

في فبراير 2000 أخبر وزير الإنتاج الحربي بعثة التقييم لخدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام أن تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد توقف عام 1984 بينما توقف الإنتاج عام 1988. وفي مناسبات عديدة أعلن مسئولين رسميين نفس الموقف ولكن لم تصدر كلمات رسمية أو غير رسمية مكتوبة في هذا الشأن. وبالتالي وحتى مع عدم وجود دليل معلن متاح بأن مصر تصنع أو تصدر ألغاماً مضادة لأفراد في السنوات الأخيرة فإن الموقف المصري من الإنتاج والتجارة لم يصدر مكتوباً كبيان سياسة تقليدي كما لم يكن هناك إعلان رسمي من الحكومة لتنفيذه.

ولهذا السبب يواصل تقرير مرصد الألغام الأرضية تصنيف مصر كمنتج للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويعتقد أن مصر تملك مخزوناً كبيراً من الألغام المضادة للأفراد ولكن لن تقدم الحكومة أية تفاصيل قائلة أن مثل هذه المعلومات تصنف ضمن أمن الأراضي الوطنية.

## مشكلة الألغام :

تذكر الحكومة المصرية عدد 23 مليون لغم أرضي زرعت في البلاد . وتقدر مصادر رسمية مصرية أن هناك 16.7 مليون لغم أرضي تؤثر علي 2480 مليون متر مربع في المناطق الغربية (من الإسكندرية إلي الحدود الليبية بعمق 30كم من شواطئ البحر المتوسط) و 5.1 مليون لغم أرضي تؤثر علي 200 مليون متر مربع في المنطقة الشرقية (شبه جزيرة سيناء وشواطئ البحر الأحمر). وقد ذكر مسئولون رسميون مصريون آخرون أن نسبة 20 - 25 % فقط من هذه الألغام الأرضية هي فعلاً ألغام أرضية والباقي عبارة عن أنواع أخرى من مخلفات الحروب<sup>5</sup>.

كذلك لم يحدث أي مسح لمشكلة الألغام و مخلفات الحروب في مصر خلال 2001 وعدد قليل جداً من مناطق الألغام مسيجة أو معلمة<sup>6</sup>. وفي 3 يناير 2000 أقام ثلاثة مواطنين مصريين دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية ضد رئيس مصر ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ووزراء الخارجية والعدل والدفاع والإنتاج الحربي والمالية مطالبين المحكمة بأن تلغي قرار الحكومة السلبي بعدم إقامة دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد تلك الدول التي زرعت الألغام في الأراضي المصرية . ويريد المواطنون أن تقاضي الحكومة كلا من ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وإسرائيل لاقتضاء تكاليف التطهير المستقبلي وتعويض الضحايا كما والأموال التي أنفقتها مصر علي عمليات تطهير سابقة. وفي 13 مارس 2001 أصدرت المحكمة الإدارية حكمها في هذه الدعوى (رقم 3333 \ 54 ق) وأكدت عدم اختصاصها (ذاكرة المادة 11 من القانون 47 لسنة 1972) بإجبار الحكومة المصرية علي إقامة الدعوى . وقد استأنف المواطنون الثلاثة أمام المحكمة الإدارية العليا في إبريل 2001 مطالبين بإلغاء حكم محكمة أول درجة<sup>7</sup>. كذلك نوقشت مجموعة من الأسئلة حول الموضوع في لجنتي الشؤون الخارجية والأمن القومي في مجلس الشعب ومجلس الشورى خلال أشهر مارس ومايو ويوليو وأكتوبر 2001<sup>8</sup>.

## التخطيط والتنسيق :

أسس قرار رئيس الوزراء عام 2000 اللجنة القومية للإشراف علي إزالة الألغام وتعمل هذه المجموعة كجهة تنسيق لمكافحة الألغام في مصر. وكان أخر اجتماع للجنة في مايو 2001<sup>9</sup>. و لا توجد خطة مكافحة ألغام

- 5 - أنظر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2000 ص 921- 922 .
- 6 - استناداً إلي مسح قام به مركز مكافحة الألغام – منظمة غير حكومية مقرها القاهرة ديسمبر 2001.
- 7 - لقاء مع أحد هؤلاء المواطنين 2002/4/2.
- 8 - جريدة الأهرام اليومية القاهرة 2001/2/5 و 2001/7/31 و 2001/10/23.
- 9 - مقابلة تليفونية مع اللجنة القومية للإشراف علي إزالة الألغام 22 يناير و 22 مارس 2002.

إنسانية وطنية في مصر وجميع مؤسسات تطهير الألغام يجب أن تسجل وتطلب التصريح من الجيش لكي تباشر عملها. وخلال مارس وإبريل 2002 زار مصر فريق من شخصين من شركة رونكو للاستشارات للمساعدة في وضع خطة مكافحة الغام وطنية. وقد مولت الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي هذه البعثة التي زارت العديد من المسؤولين الرسميين في وزارات مختلفة ومنظمات غير حكومية لمناقشة موقف مكافحة الألغام في مصر<sup>10</sup>. وفي مايو 2001 نظمت للجنة القومية مؤتمر "المنظور التنموي للساحل الشمالي في مصر والتأثير السلبي للألغام الأرضية".

وقد أعلن رئيس الوزراء أن مصر كانت تبدأ برنامج وطني لتنمية الساحل الشمالي متضمنا التطهير وباستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد بالتعاون مع المجتمع الدولي. وقد أعلن أن المرحلة الأولى من البرنامج سوف تبدأ بمنطقة محدودة قريبة من الشاطئ. كما قال أن هذه المشكلة بشكل رئيسي مشكلة وطنية وحلها يجب أن ينبع من مصر أولاً<sup>11</sup>. كذلك ذكر رئيس الوزراء أن الدول الصديقة أمدت مصر بخرائط تاريخية لمناطق الألغام الأرضية. وقد أضاف أنه وفي كل الأحوال فإن الحكومة المصرية لازالت بحاجة لمزيد من الخرائط والمساعدة الفنية بالاستشعار عن بعد وتحت الأرض<sup>12</sup>.

## تمويل مكافحة الألغام:

أمدت الولايات المتحدة الأمريكية مصر بـ 10.000 دولار أمريكي في العام المالي 2000 و 749.000 دولار أمريكي في العام المالي 2001 لتمويل برنامج تدريبي أشرفت عليه القوات المسلحة الأمريكية ومعدات إزالة محددة. وقد تم التدريب بين 2001/5/17 و 2001/8/15 وركز على اكتشاف الألغام وإزالتها والتوعية بالألغام والرصد وإدارة المعلومات. كذلك شمل التدريب ندوة حول القيادة والعمليات للقادة. وفي عامي 1999 و 2000 وبناء على طلب السلطات المصرية قيمت وزارة الدفاع الأمريكية نظامين ميكانيكيين للتطهير في مناطق المعارك الحربية السابقة قرب العلمين<sup>13</sup>. وقد خصصت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية 980.000 دولار أمريكي لتمويل السكرتارية الفنية للجنة القومية ولكن السلطات المصرية لم تطلب التمويل بعد<sup>14</sup>. ولم يكن هناك مساهمة دولية أخرى لمكافحة الألغام في مصر عام 2001 ولم يتلق صندوق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمصر مساهمات منذ تأسيسه في 2001<sup>15</sup>. وليس هناك ميزانية وطنية لأنشطة مكافحة الألغام في مصر. وسبب واحد ممكن لمعاناة مصر من نقص موارد مكافحة الألغام وهو التركيز على إزالة الألغام وحدها بدلاً من وضع مكافحة شاملة تشمل الرصد والتقييم والتوعية بالألغام ومساعدة الضحايا.

- 
- 10 - مقابلة مع John Johnson و Pete Owen - مدير برنامج التطهير في شركة رونكو للاستشارات - القاهرة 2002/3/28.
  - 11 - جريدة الأهرام 2001/5/6 والأخبار 2001/5/6 وبعد ذلك أوردت الصحف أن وزيرة الشؤون الخارجية أشارت إلي أن المشروع سوف يتكلف 250 مليون دولار وسوف يبدأ في 2003 - الأهرام 2002/7/5 Arabicnews.com.
  - 12 - كلمة رئيس الوزراء د. عاطف عبيد كما ذكرت في جريدة الأهرام بتاريخ 2001/5/6.
  - 13 - وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب الشؤون السياسية العسكرية تقرير : to walk the earth in safety : the united states commitment to humanitarian Demining November 2001.p40.
  - 14 - مقابلة مع تشالز دون Charles Dunne . السكرتير الأول للشؤون السياسية والعسكرية ، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة 2002/1/27.
  - 15 - مقابلة مع جودي جرايسون Judy Grayson . متخصصة مكافحة الألغام في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تونس 2002/1/17 وتصريح صحفي للدكتور عبد الله مرزبان وكيل أول وزارة التخطيط مأخوذ من جريدة الوفد اليومية بتاريخ 2001/10/23.

## إزالة الألغام والبحث والتقدم المتعلقين بها:

فيما عدا عدد محدود من مشروعات إزالة الألغام لأغراض تجارية مثل السياحة واكتشاف البترول لم تبدأ أو تنتهي مشروعات إزالة الألغام أو مخلفات حروب أخرى عام 2001 أو 2002. وليس هناك إحصائيات حول المناطق المطهرة أو أعداد الألغام ومخلفات الحروب المزالة توفرت لمرصد الألغام الأرضية من الشركات الخاصة القائمة بإزالة الألغام.

وقد كان هناك عدة مبادرات في مصر فيما يتعلق بالبحث والتقدم في تكنولوجيا اكتشاف وإزالة الألغام. ومن بينهم استخدام الموجات فوق الصوتية من محرك طائرة لتوليد ضغط يفجر الألغام<sup>16</sup>. وكذلك استخدام أشعة نووية أو أشعة جاما لرصد الألغام<sup>17</sup>. وكذلك استخدام الرادار الأرضي الثاقب عند 400 ميغا هيرتز لاكتشاف الألغام<sup>18</sup>.

## تعليم خطر الألغام:

لا توجد برامج توعية بالألغام أو تعليم خفض خطر الألغام في مصر. ويواصل الإعلام المصري نشر أخبار عن الألغام. وقد عرض فيلم يحمل اسم جحيم تحت الأرض في السينما المصرية عام 2001 وهو يحكي قصة مجموعة من الأشخاص يذهبون لمناطق الألغام وتجربة معاناة الناس الذين يعيشون هناك. ويستخدم المدنيون مناطق الألغام بطريقة روتينية في حياتهم اليومية في الصحراء الغربية حيث البدو الذين لا يعلمون أي المناطق ملغومة و يستخدمون الأرض للزراعة والرعي والسكن. وفي المناطق الشرقية يستخدم الناس المناطق الملغومة دون أن يعلموا ما إذا كانت الأرض ملغومة وذلك للعمل في أشياء مثل مشروعات الزراعة الجديدة والبنية التحتية<sup>19</sup>.

## ضحايا الألغام:

في عام 2001 أُخبر عن 11 ضحية جديدة في 9 حوادث ألغام أو مخلفات حروب 3 أشخاص منهم قتلوا و 8 أصيبوا. وفي عام 2000 كان هناك 12 ضحية جديدة للألغام أو مخلفات الحروب أُخبر عنها<sup>20</sup>. وكان كل الضحايا الجدد في 2001 من المدنيين. وقد عانى ضحيتين من إصابات تتطلب البتر في حادثتين منفصلتين في شهري سبتمبر ونوفمبر في المنطقة الشرقية (البحر الأحمر). وقد أُخبر عن إصابة ستة أشخاص في منطقة الصحراء الغربية أربعة منهم تطلبت أصابتهم البتر. وذلك من ستة حوادث في يناير ومارس ويونيو وأغسطس (حادثتين) ونوفمبر. وقد وقعت الوفيات الثلاث في أكتوبر 2001 في محافظة المنوفية (60 كم من القاهرة وبعيدا عن المناطق المتأثرة بالألغام) عندما قتل ثلاثة رجال عندما كانوا يفحصون قذيفة غريبة (قذيفة مدفعية) والتي أحضرت من الصحراء الغربية وقد استلم اثنين فقط من الناجين مساعدة مالية طارئة من مكتب الشؤون الاجتماعية (جزء من وزارة الشؤون الاجتماعية) في سيدي براني بمحافظة مطروح ومبلغ هذه المساعدة المالية يبلغ 200 جنيه مصري (حوالي 45 دولار). وطبقا لمسح جري بواسطة مركز مكافحة الألغام لم يتلق أي من الضحايا توعية بالألغام أو رأي

16 - جريدة الأخبار - 2000/5/16.

17 - جريدة الأهرام 2000/11/14.

18 - الأهرام 2001/10/31. في حالة الرادار. أكد المعهد القومي للبحوث الجيوفيزيقية انه بالتعاون مع الجيش حقق نسبة نجاح تصل إلي 80% في اكتشاف كلا من الألغام المعدنية والبلاستيكية.

19 - مرتكز على عملية رصد مستمرة يقوم بها مركز مكافحة الألغام - منظمة غير حكومية مقرها القاهرة.

20 - لمعلومات عن الضحايا الذين أُخبر عنهم عام 2000. أنظر مرصد الألغام الأرضية 2000 ص 296

علامات تحذيرية أو أسيجة في مناطق الحوادث وقد تلقوا رعاية طبية طبقا للخدمات الصحية المتاحة في مناطق الألغام<sup>21</sup>. ويبدو أن هناك عدة حوادث ألغام لم يخبر عنها وخصوصا بين قبائل البدو في الصحراء الغربية.

## مساعدة الناجين :

لم تتغير خدمات وتسهيلات إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي والاقتصادي المتاحة للناجين من الألغام والمعاقين عبر مصر خلال عام 2001<sup>22</sup>. فلا توجد برامج تدريب مهني أو توظيف في المناطق المتأثرة بالألغام. ولا تزال تصنيع أجهزة التقييم أنشطة تجارية مفردة فيما عدا المراكز العسكرية. فالمدنيين يجب أن يدفعوا ثمن الأطراف الصناعية.

وتختلف الخدمات الصحية للضحايا المدنيين والعسكريين. فالمدنيين ليس لهم دخول المستشفيات العسكرية ومراكز إعادة التأهيل أو جمعية المحاربين القداماء. وتنتوي وزارة الصحة عبر أقسام الطوارئ في كل مستشفى الرعاية الطبية للمدنيين في مصر. وتختلف خدمات الطوارئ من العاصمة إلي الضواحي وخصوصا في المناطق الملوغمة. ففي القاهرة هناك أجهزة حديثة وموظفين مدربين بينما في مناطق الألغام من الصعب أن نجد أجهزة حديثة أو موظفين مدربين. ولا توجد منظمات غير حكومية أو منظمات دولية لديها برامج خاصة للناجين من الألغام في مصر. وفي مؤتمر حول مشكلة الألغام في الساحل الشمالي في مايو 2001 ذكر ممثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن وزارة الصحة والهلال الأحمر المصري قادرين علي توفير المساعدة لضحايا الألغام وعلي كل الأحوال فقد ناشد منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة لمساعدة الناجين من الألغام في مصر<sup>23</sup>.

## سياسة الإعاقة وممارستها :

لم تصدر قوانين أو قرارات متعلقة بالناجين من الألغام خلال 2001. كما لم يكن هناك قرارات أو قوانين إعاقة قيد النظر اقترحت أو نوقشت بواسطة الإدارة خلال نفس العام. ولم يتاح تمويل إضافي خلال 2001 للمساعدة في تنفيذ القانون 39 لسنة 1975 والذي أراد تأكيد الحق في الدمج وإعادة التأهيل المجانية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتختلف المنح الحكومية التي يتلقاها الناجين من الألغام بين العسكريين والمدنيين. فللعسكريين نظامين أو لا إذا كان الضحية يعمل ضمن فريق إزالة وأصيب أو قتل بسبب عمله، فسوف يتلقى الناجي أو أسرته (تبعاً للظروف) تعويض قد يصل إلي 25000 دولار أمريكي ومعاش يعتمد علي مدة خدمته. ثانياً إذا لم يكن الضحية يعمل في الإزالة وأصيب أو قتل فسوف يتلقى كل الرعاية الطبية بما فيها العلاج بالخارج إذا كان ضرورياً وبالمجان وكذلك المعاش. أما المدني فربما يتلقى تعويض عبارة عن 80 دولار أمريكي وليس له معاش.

21 - جميع البيانات في هذا القسم والقادم مأخوذة من مسح أجراه مركز مكافحة الألغام – القاهرة في منطقتي الألغام الرئيسيتين في محافظات مصروفي محافظات أخرى مجاورة لهذه المناطق وتتلقى هذه المنظمة الغير حكومية أخبار عن حوادث الألغام أو مخلفات الحروب من الأعلام والمستشفيات ومصادر محلية أخرى. بعد ذلك يزور موظفي المركز منطقة الحادث ويقابلوا الضحية أو عائلة الضحية والمستشفى الذي يعالج الضحية ويقابلوا الشهود ويرصدوا المؤشرات الأخرى مثل العلامات التحذيرية والتوعية وإعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية.

22 - انظر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2001 ص 1003 و 1004.

23 - أمين الشراوي – مساعد ممثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – ذكرت في تقرير أمم متحدة يطالب المساعدة لضحايا الألغام في مصر Arabic News.com 2001/7/7.

تقرير مصر فى مرصد الألغام الأرضية  
عن مصر  
2001

## التطورات الرئيسية منذ مايو 2000 :

اجتمعت اللجنة القومية للإشراف علي إزالة الألغام للمرة الأولى في يونية 2001. وقد أنشئت اللجنة القومية صندوق تمويل لإزالة الألغام في الصحراء الغربية . كما كان هناك 12 ضحية للألغام ومخلفات الحروب تم رصدها عام 2000.

### سياسة منع الألغام :

لم تتغير سياسة ومبررات مصر لعدم انضمامها لاتفاقية منع الألغام . ففي نوفمبر 2000 صرح الممثل الدائم لمصر لدي الأمم المتحدة بأن مصر تواصل تمسكها بنفس الموقف تجاه اتفاقية أوتوا بسبب افتقادها لرؤية تتعامل بشمولية مع كل النواحي ذات الصلة بالألغام الأرضية<sup>24</sup> . وفي ديسمبر 2000 كررت مصر ما سبق وأعلنته من أن الألغام الأرضية تمثل عنصر أمن هام للدفاع عن الحدود المصرية الشاسعة ضد التهريب والإرهاب<sup>25</sup> . وقد واصلت مصر الضغط من أجل مفاوضات حول الألغام في مؤتمر نزع السلاح . وقد تكرر هذا الموقف من ممثلي مصر في اجتماعات في نيويورك وجنيف وفي مؤتمر إقليمي حول الألغام عقد في جيبوتي في نوفمبر 2000<sup>26</sup> . وفي نوفمبر 2000 امتنعت مصر عن التصويت علي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 33/55 V الذي طالب بعالمية اتفاقية منع الألغام كما فعلت مع قرارات مماثلة في سنوات سابقة . إضافة لذلك لم تتبني مصر مسودة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة الألغام والذي يحث الدول علي مواصلة الجهد لتحجيم آثار الألغام الأرضية ودعم برامج تطهير الألغام وتقديم الإعانة للضحايا . حيث بادرت البعثة المصرية بتقديم إضافات لهذا القرار تضمنت في أحدهما تشديد علي مشروعية استخدام الألغام للأغراض الدفاعية لكنها سحبت تلك الإضافات في النهاية<sup>27</sup> . كذلك عبرت مصر عن عدم رضاها علي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول المساعدة في مكافحة الألغام (وثيقة 55/42) وخصوصا لهجة التشديد علي أهمية برامج التوعية بالألغام ومساعدة الضحايا . وقد عبرت البعثة المصرية عن وجهة نظرها بأن برامج مكافحة الألغام يجب أن تركز علي تطهير الألغام كأولوية أولي<sup>28</sup> .

و لم تحضر مصر الاجتماع الثاني للدول أطراف اتفاقية منع الألغام في سبتمبر 2000 . وقد حضر ممثل من بعثة مصر لدي الأمم المتحدة في جنيف اجتماعات اللجنة العامة حول تطهير الألغام في ديسمبر 2000 ولكن لم يحضر أحد الاجتماعات اللاحقة في مايو 2001 . وفي ديسمبر 2000 حضر ممثلين عن مصر الاجتماع السنوي لمراجعة البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية (CCW) والتي كلمة حث فيها الدول التي زرعت

<sup>24</sup> كلمة السفير أحمد أبو الغيط ممثل مصر الدائم لدي الأمم المتحدة أمام المناقشة العامة للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة . نيويورك 2000/10/3 ص 6.

<sup>25</sup> ملاحظات قالها إسماعيل خيرت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشة القرار المتعلق بالمساعدة في مكافحة الألغام. رقم L. 44/55/A . نيويورك 2000/12/6 . تم تلخيص في البيان الصحفي للجمعية العامة GA /9843 بتاريخ 2000/12/6 .

<sup>26</sup> مقابلة مع يوسف عمر نائب مدير إدارة نزع السلاح بوزارة الخارجية جيبوتي 2000/11/17 .

<sup>27</sup> مراسلة من السفير أحمد أبو الغيط ممثل مصر الدائم لدي الأمم المتحدة بتاريخ 2001/1/2 . هذه المراسلة توجد كذلك في النسخة الأصلية العربية من كلمة مصر أثناء مناقشة مشروع مكافحة الألغام . وقد ترجمت بواسطة الباحث . كذلك أنظر ملاحظات قالها إسماعيل خيرت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص مسودة القرار حول المساعدة في مكافحة الألغام L 44/55/A ، نيويورك 2000/12/6 وقد لخص في البيان الصحفي للجمعية العامة للأمم المتحدة GA / 9843 بتاريخ 2000/12/6 .

<sup>28</sup> مراسلة من السفير أحمد أبو الغيط ممثل مصر الدائم لدي الأمم المتحدة بتاريخ 2001/1/2 .

الغام في مصر علي تقديم المساعدة الفنية والمادية لتطهيرها<sup>29</sup>. هذا ولم تصدق مصر علي أي من بروتوكولات اتفاقية الأسلحة التقليدية رغم توقيعها عليها عام 1981. وفي أكتوبر ونوفمبر 2000 أقيمت الانتخابات التشريعية للسنوات الخمس القادمة . وقد راقب مركز مكافحة الألغام الحملات الانتخابية ولاحظ أن أيا من المرشحين في المناطق الملوثة لم يذكر مشكلة الألغام أو التوعية بالألغام أو مساعدة الضحايا.

## الإنتاج – النقل – التخزين:

أعلن المسئولون المصريون وفي مناسبات عديدة ومنذ عام 1997 أن مصر لم تعد تصنع أو تصدر ألغام مضادة للأفراد . وفي فبراير 2000 أخبر مسئول رسمي من وزارة الإنتاج الحربي أن تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد توقف عام 1984 بينما توقف التصنيع عام 1988<sup>30</sup>. وعلي أية حال وبالرغم من العديد من الطلبات فإن موقف مصر من تصنيع وتجارة الألغام الأرضية المضادة للأفراد لم يصدر مكتوبا كبيان سياسة تقليدي كما لم يكن هناك إعلان رسمي من الحكومة لتنفيذه.

ولهذا السبب يواصل مرصد الألغام الأرضية تصنيف مصر كمنتج للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويعتقد أن مصر تمتلك مخزون ذو شأن من الألغام الأرضية المضادة للأفراد لكن المسئولين يرفضون بإصرار أن يقدموا تفاصيل ذاكرين الأمن القومي.

## مشكلة الألغام الأرضية.

تذكر الحكومة المصرية عدد 23 مليون لغم أرضي زرعت في البلاد . وتقدر مصادر رسمية مصرية أن هناك 16.7 مليون لغم أرضي تؤثر علي 288.000 هكتار (2480 مليون متر مربع) في الصحراء الغربية و 5.1 مليون لغم أرضي تؤثر علي 20.000 هكتار (200 مليون متر مربع) في المنطقة الشرقية . وقد ذكر مسئولون رسميون مصريون آخرون أن نسبة 20-25% فقط من هذه الألغام الأرضية هي فعلا ألغام أرضية والباقي عبارة عن أنواع أخرى من الأجسام غير المنفجرة<sup>31</sup> (مخلفات حروب) ولم يتم مسح لمشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الحروب في مصر خلال عام 2000.

## تمويل مكافحة الألغام والتنسيق :

في شهر إبريل 2000 أصدر عاطف عبيد رئيس الوزراء القرار رقم 750 لسنة 2000 والذي أنشأ لجنة متعددة الوزارات للإشراف علي إزالة الألغام سميت اللجنة القومية لإزالة الألغام ويرأسها وزير التخطيط والتعاون الدولي<sup>32</sup>. وهي واحدة من التوصيات القليلة التي نفذت من قائمة طويلة من التوصيات وضعتها بعثة تقييم الأمم المتحدة لخدمة الألغام في فبراير 2000. وتجتمع اللجنة مرة في الشهر بعد أن اجتمعت للمرة الأولى في يونيو 2000.

<sup>29</sup> كلمة السفيرة فائزة أبو النجا ممثلة مصر الدائمة في الأمم المتحدة في جنيف بتاريخ 2000/12/12.  
<sup>30</sup> خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام في مصر 9-23/2/2000 ص 22.  
<sup>31</sup> أنظر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2000- ص 921 – 922.  
<sup>32</sup> عضوية هذه اللجنة تشمل علي 14 وزارة والجيش وثلاث محافظات إقليمية و3 منظمات غير حكومية – أنظر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2000 ص 924 لمزيد من التفاصيل.

وقد شكلت اللجنة خمس مجموعات عمل هي التمويل والتخطيط والتكنولوجيا والتوعية والقانون كما أوصت بتأسيس قاعدة معلومات للمساعدة في وضع العناصر الأساسية لاستراتيجية قومية لإزالة الألغام<sup>33</sup>.

و اللجنة القومية مسنولة عن التعامل مع الدول المانحة . ففي يونية 2000 أعلن رئيس اللجنة القومية د. أحمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولي للصحف أن صندوق تمويل لإزالة الألغام من الصحراء الغربية قد أنشئ<sup>34</sup>. وفي أكتوبر 2000 قال الوزير الدرش أن اللجنة كانت تعمل علي برنامج تنمية أولي لمنطقة الشمال الغربي المتأثرة بالألغام الأرضية<sup>35</sup>. وقد ناقش الوزير دعم إزالة الألغام في مصر مع ممثلي المانحين والأمم المتحدة خلال نوفمبر 2000 وفي محادثات ثنائية مع السفير الإيطالي في القاهرة ووزير الخارجية السويسري<sup>36</sup>. وفي عامي 2001 ، 2002 تقوم الولايات المتحدة بتقديم 1 مليون دولار أمريكي إلي مصر في شكل مساعدة ثنائية للتطهير وقد قام ممثلين عن السفارة الأمريكية وهيئة المعونة الأمريكية والقيادة العسكرية المركزية الأمريكية بزيارة للقاهرة خلال يونيو 2000 لتنسيق وترتيب أولويات كيفية استخدام المساعدة.

وتتجه الولايات المتحدة إلي تقديم تدريب علي تطهير الألغام والتوعية بالألغام وإدارة المعلومات . كذلك ستقدم معدات تشمل معدات حماية فردية للمطهرين وأنظمة حواسب آلية ومساعدة فنية لدعم عمليات التطهير وعمليات المركزين الوطني والإقليمي لمكافحة الألغام. وربما يتم اختبار و إمداد تكنولوجيا للاستكشاف والتطهير<sup>37</sup>. وقد مولت دولة الإمارات العربية المتحدة مشروعات زراعية تشمل تطهير ألعام بواسطة الجيش المصري في مناطق العلمين وغرب سيناء<sup>38</sup>. وكذلك ذكر أن اللجنة القومية تستكشف طرق تفعيل مذكرة تفاهم بين مصر وروسيا تمت سنة 2000 وتشمل تعاون في مجال تطهير الألغام<sup>39</sup>. وقد عرضت مصر إرسال

العمل في أكتوبر 2000 ولكن ذلك تأجل لأسباب غير معلومة<sup>40</sup>.

<sup>33</sup> معلومات حصل عليها مركز مكافحة الألغام – القاهرة – تصريح صحفي للدكتور أحمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولي ملخص للمانحين عن مجهودات مصر لمكافحة الألغام ، غير مؤرخ ولكن ذكر في ملخص 2000/10/9.

<sup>34</sup> البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يساعد في إنشاء صندوق تمويل . وحتى يوليو 2001 لم تدخل مساهمة إلي الصندوق - بريد إلكتروني من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلي مرصد الألغام الأرضية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان مؤرخ 2001/7/8.

<sup>35</sup> تصريح صحفي للدكتور أحمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولي في ملخص للمانحين عن مجهودات مصر لمكافحة الألغام . غير مؤرخ ولكن ذكر في ملخص 2000/3/9.

<sup>36</sup> لقاء مع د. أسامة الفولي مستشار وزير التخطيط والتعاون الدولي . القاهرة 2001/1/18.

<sup>37</sup> القيادة المركزية الأمريكية التطهير الإنساني لحكومة الولايات المتحدة – خطة جمهورية مصر العربية لعام 2002. بتاريخ 2001/5/1 وكذلك لقاء من ريتشارد دون – السكرتير الأول للشئون السياسية العسكرية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة – بتاريخ 2001/1/18.

<sup>38</sup> خطاب من وزارة الخارجية الإماراتية إلي مرصد الألغام الأرضية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان – واشنطن 2000/10/5.

<sup>39</sup> مقابلة مع د. أسامة الفولي – القاهرة 2001/1/18.

<sup>40</sup> مقابلة مع العميد جورج صوايا المكتب الوطني لنزع الألغام ببلبنان – بيروت 2001/1/11.

## تطهير الألغام:

ترتبط إزالة الألغام في مصر بالتنمية الاقتصادية. ففي فبراير 2000 أعلنت مصر توقف عمليات تطهير الألغام بسبب نقص التمويل. ولكن في يونيو من ذات العام رصد مركز مكافحة الألغام استمرار عمليات تطهير الألغام بواسطة الجيش في جنوب العلمين لتطهير مسار ترعة الحمام و المناطق المحيطة بها لأغراض الزراعة وقد استمرت عمليات تطهير الألغام بواسطة الشركات التجارية بالقرب من مصادر البترول والمعادن خلال عام 2000 وليس هناك تفاصيل متاحة حول عدد الألغام أو الأرض المطهرة من الألغام ومخلفات الحروب<sup>41</sup>.

## التوعية بالألغام :

التوعية بالألغام للسكان المدنيين محدود إلى أقصى حد في كلا المنطقتين المتأثرتين بالألغام وفي مناطق أخرى. وهناك نقص في التوعية العامة بالألغام ومعلومات السلامة للسائحين والمرشدين السائحين وشركات إيجار السيارات في الصحراء الغربية ومناطق البحر الأحمر كما وليس هناك صناعة وآلية واسعة التوزيع للمعلومات المتاحة. و بعض السفارات الأجنبية في مصر تحذر مواطنيها من مخاطر الألغام ومخلفات الحروب في المناطق التي يتردد عليها السائحين.

وقد توقفت أنشطة التوعية بالألغام التي يقوم بها مركز مكافحة الألغام – المركز الوحيد التي يقوم بتعليم والتوعية بالألغام – بسبب نقص التمويل. وقد وصل الإعلام المصري إلقاء الضوء علي موضوع الألغام في مصر مع أخبار حوادث الألغام و اجتماعات اللجنة القومية ومجهودات في مجال تكنولوجيا التطهير. وقد عينت وزارة الإعلام التي تسيطر علي الإذاعة والتليفزيون كرئيس لمجموعة العمل حول التوعية بالألغام ومساعدة الضحايا في اللجنة القومية.

## ضحايا الألغام :

كان هناك 12 ضحية جديدة للألغام رصدت من 6 حوادث ألغام أو مخلفات حروب علي الأقل<sup>42</sup>. وقد توفي خمسة أفراد نتيجة لهذه الحوادث التي وقعت ثلاث منها في المنطقة الشرقية من مصر وثلاثة في المنطقة الغربية واحدة منهم وقعت علي الحدود المصرية الليبية. وقد شمل عدد الضحايا سبعة أطفال وخمسة بالغين (امراة وأربعة رجال). وبينما يسجل عدد الضحايا عام 2000 انخفاضا عن عام 1999 التي سجل فيه 37 ضحية فإنه من الصعب الحصول علي معلومات شاملة عن الضحايا فيما يبدو أن هناك بعض الحوادث غير مسجلة. وطبقاً لمسح قام به مركز مكافحة الألغام لم يكن هناك علامات تحذيرية أو حواجز في المناطق التي وقعت فيها الحوادث. وهذا المسح كذلك ذكر أن أحد من الضحايا لم يتلقى تعليم توعية بالألغام هم أو عائلاتهم و لم يتلقوا أي تعويض من الحكومة بعد إصابة الضحية أو وفاته.

<sup>41</sup> مسح بواسطة مركز مكافحة الألغام في المناطق الملغومة خلال عام 2000.

<sup>42</sup> جميع البيانات اللاحقة في هذا القسم مأخوذة من مسح أجراه مركز مكافحة الألغام – القاهرة – عام 2000 في منطقتي الألغام الرئيسيين في مصر وفي محافظات مجاورة لهذه المناطق. وتتلقى هذه المنظمة غير الحكومية أخبار عن حوادث الألغام أو مخلفات الحروب من الأعلام والمستشفيات ومصادر محلية أخرى. وبعد ذلك يزور موظفي المركز منطقة الحادث ويقابلوا الضحية أو عائلة الضحية والمستشفى الذي يعالج الضحية ويقابلوا الشهود ويرصدوا المؤشرات الأخرى مثل العلامات التحذيرية والتوعية وإعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية.

## مساعدة الضحايا:

تبقى خدمات الطوارئ للعديد من ضحايا الألغام ومخلفات الحروب غير ملائمة. و يملك العسكريين عربات طوارئ وشبكة اتصالات في وضع الاستعداد للحوادث ذات الضحايا العسكريين. ويتلقى بعض المدنيين خدمات طوارئ من العسكريين ولكن الخدمات الطبية اللاحقة تكون منفصلة. حيث يتلقى الضحايا العسكريين الرعاية في المستشفيات العسكرية و الموجودة في جميع المحافظات في مصر. وعلي المدنيين أن ينتظروا لفترات طويلة لنقلهم لمستشفى تستطيع التعامل مع احتياجاتهم الطبية فبعض الضحايا المدنيين يسافروا لما يصل إلي 100 كم ليتلقوا الرعاية الطبية. ولا تزال دفع ثمن الأجهزة التعويضية معتبرا مسؤلية الضحية المدنية بينما الضحايا العسكريين يتلقون أجهزتهم بالمجان. وبينما هناك شركات لتصنيع أجهزة التقويم في مصر فإنهم يصنعون منتجاتهم فقط لمن يستطيع أن يدفع ثمنها.

## سياسة الإعاقة وممارستها :

وقعت وزيرة الشؤون الاجتماعية ميزانية تبلغ 100.000 جنيه مصري (حوالي 27000 دولار الأمريكي) في عام 2000 لتعويض ضحايا الألغام ومخلفات الحروب<sup>43</sup>. ولم يكن مذكورا ما إذا كانت هذه الأموال لضحايا سابقين أم لحالات جديدة أو كيف سيتم توزيعها. ويختلف المعاش جدا من العسكريين إلي المدنيين فتحت النظام العسكري يمكن أن يتلقى الضحايا أو عائلاتهم ما يصل إلي 25000 دولار أمريكي من الحكومة. أما الضحايا المدنيين فيجب أن يتقدموا لمكتب الشؤون الاجتماعية التابعين له بطلب التعويض ويجب أن يقدموا التقارير الطبية ثم ينتظروا المكتب ليحقق الحادثة وحالتهم الحالية قبل منحهم أي تعويض وقد يصل مبلغ التعويض للضحايا المدنيين إلي 80 دولار أمريكي.

---

<sup>43</sup> (جريدة الأخبار 2000/8/28)

تقرير مصر في مرصد الألبان  
الأرضية  
2000

## التطورات الرئيسية منذ مارس 1999:

أوقفت مصر في فبراير 2000 عمليات إزالة الألغام منوهة عن نقص التمويل وفى فبراير 2000 قام UNMAS (جهاز العمل ضد الألغام التابع للأمم المتحدة) بمهمة تقييم في مصر، وقد أخطرت مصر الأمم المتحدة أنها لا تنتج أو تصدر ألغاماً مضادة للأفراد، وفى إبريل 2000 شكلت مصر لجنة وطنية لإزالة الألغام، كما وعقدت الندوة العربية الإقليمية حول الألغام الأرضية في القاهرة في إبريل 2000 وقد سجل مركز مكافحة الألغام الأرضية 37 ضحية الغام أرضية مخلفات حروب في عام 1999.

### سياسة منع الألغام.

لم تتضمن مصر إلى معاهدة حظر الألغام، وقال مندوب مصري أمام الأمم المتحدة إن المعاهدة "لم تأخذ في الاعتبار حق الدول المشروع في الدفاع عن النفس، بما فيه استخدام الألغام الأرضية ينبغي أن تكون موجودة واعتزضت مصر على المعاهدة لأنها لم توفر تعهد ملزم قانوني من الدول لإزالة الألغام التي زرعتها في الدول الأخرى.

كما وترى مصر أن الألغام المضادة للأفراد تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن النفس وحماية الحدود والدفاع ضد الهجمات الإرهابية و منع تهريب المخدرات وتقول مصر إن البدائل للألغام الأرضية ينبغي أن تكون موجودة قبل النظر في حظرها وترى كذلك أن البدائل الحالية مقصورة على الدول ذات القدرات العسكرية المتقدمة. وذلك يخلق إخلال بالتوازن في متطلبات الدول الأمنية<sup>45</sup>.

و كانت مصر واحدة من الدول العشرين التي امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة B 54/54 والذي يدعو إلى عالمية معاهدة حظر الألغام في الأول من ديسمبر 1999. كما امتنعت إزاء قرارات مماثلة عامي 1997، و1998. وظهرت معارضة مصر لمعاهدة حظر الألغام مرة أخرى عندما منعت صياغة مويده للمعاهدة وردت في الإعلان الختامي لقمة أفريقيا- أوروبا التي عقدت في القاهرة يومي 3، 4 إبريل 2000.

وأصرت على حذف توصية بانضمام الدول إلى معاهدة حظر الألغام، وقدمت صياغة ضعيفة تحت على الجهود في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، مع أنها ليست دولة طرفاً<sup>46</sup>. وقال مسؤول رسمي ألماني لمرصد الألغام

44 - كلمة السفير أحمد أبو الغيط سفير مصر لدي الأمم المتحدة نيويورك كتفسير للتصويت في اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة - نيويورك 1999/11/8.

45 - هذه المواقف تم التعبير عنها مراراً في لقاءات مع علاء عيسى مدير إدارة نزع السلاح بوزارة الخارجية - القاهرة 2000/4/8 - ولقاء مع سليمان عواد نائب مساعد الوزير بوزارة الخارجية المصرية - لندن مارس 2000 ولقاء مع السفير أحمد أبو الغيط في نيويورك 1999/10/5. وفي تفسير تصويت بعثة جمهورية مصر العربية على قرار الجمعية العامة للأمم حول الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذي أصدره السفير محمود كارم بتاريخ 1998/11/6 وهو مستند سياسة صادر عن وزارة الخارجية المصرية في نوفمبر 1998.

46 - إعلان القاهرة - قمة أفريقيا/أوروبا - تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوربي ، القاهرة 3 - 4 إبريل 2000 المقاطع 76 : 80 . ويفيد المسؤولون الرسميون المصريون أن ذلك يقوي الإعلان بجعل إشارة واضحة لتطهير الألغام وواجب تلك الدول المسؤولة عن زرع الألغام في المساعدة لإزالتها - مقابلة مع علاء عيسى - وزارة الخارجية المصرية - القاهرة 2000/4/8.

الأرضية أن ألمانيا تأسف مثلما هو شأن الدول الأخرى أعضاء الاتحاد الأوروبي أسفاً شديداً للموقف المصري برفض أي شكل من أشكال الحوار العلني حول الموضوع<sup>47</sup>.

وقد استمر موقف مصر المعارض لمعاهدة حظر الألغام في الندوة العربية الإقليمية حول الألغام الأرضية التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، 9-11 إبريل 2000، ونجحت مصر في ضمان عدم شمول توصيات المؤتمر على أي ذكر لمعاهدة حظر الألغام. لكن التوصيات احتوت تبن مؤتمر نزع السلاح كمنبر مناسب للتفاوض حول نهج شامل إزاء مشكلة الألغام الأرضية. وقد عنى أعضاء الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية الذين حضروا المؤتمر بأن وجهة نظر الدول العربية المتأثرة بالألغام والمؤيدة للمعاهدة مثل اليمن والمنظمات غير الحكومية الإقليمية الحاضرة لم تدرج في البيان الختامي. وفي تقرير صحفي عن هذه المناسبة قال مسؤول رسمي لم يذكر اسمه من وزارة الخارجية المصرية إن الحكومة لم تلعب أي دور في تنظيم المؤتمر<sup>48</sup>.

هذا ولم تشارك مصر كمرآب في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام في مايو 1999 ، وقد حضرت واحداً من الاجتماعات متعددة الجلسات المتعلقة بمعاهدة منع الألغام، حول تكنولوجيا العمل لمكافحة الألغام في مايو 2000 في جنيف.

ورغم أن مصر ليست طرفاً في اتفاقية الأسلحة التقليدية، إلا أنها شاركت كمرآب في المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف في البروتوكول المعدل الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية (الألغام الأرضية) في ديسمبر 1999 في جنيف وتربط مصر المصادقة على البروتوكول الثاني (الألغام الأرضية، بترتيبات إقليمية أوسع حول نزع السلاح والسلام، وتقول إن حقوق الألغام في المنطقة الشرقية تتفق مع متطلبات التحديد والوضع على الخرائط، الواردة في البروتوكول الثاني، لكن الألغام في الصحراء الغربية ليست كذلك<sup>49</sup>.

وفي تقريره حول مهمة التقييم في مصر في فبراير 2000، أشارت خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام إلى أن إجراءات تعليم حقوق الألغام محدودة فيما يتعلق بالعلامات التحذيرية والتسبيح وبخاصة في الصحراء الغربية فهي لم تجر بشكل فعال فالمناطق المأمونة أو المناطق المطهرة أو المشتبه فيها لم تكن محددة بشكل فعال وذلك في المناطق التي تم معاينتها<sup>50</sup>.

كذلك لم يزود فريق خدمات الأمم المتحدة لمكافحة الألغام بمعلومات تتعلق بحقوق الألغام على الحدود المصرية خلال مهمة البعثة<sup>51</sup>.

## الإنتاج والنقل:

كانت مصر في الماضي منتجاً ومصدراً ذو شأن للألغام الأرضية المضادة للأفراد<sup>52</sup>، ومنذ عام 1997 دأب المسؤولون المصريون على القول في عدة مناسبات، وفي المحافل العامة وفي الاجتماعات مع دعاة حملات

47 - خطاب لمرصد الألغام الأرضية من السفارة الألمانية في القاهرة بتاريخ 2000/4/11. كذلك عبر دبلوماسي بريطاني عن وجهات نظر مشابهة أثناء مقابلة في السفارة البريطانية في القاهرة بتاريخ 2000/4/10.

48 - مصر تحت النار بسبب سياسة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. رويترز بتاريخ 2000/4/11.

49 - مقابلة مع علاء عيسى - مدير شؤون نزع السلاح بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2000/4/8.

50 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 23.

51 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 11.

52 - لتفصيلات حول الإنتاج والتصدير السابقين أنظر تقرير مرصد الألغام الأرضية 1999 ص 877 : 879. وأحدث دليل علي التصدير مؤرخ في 1992 - 1993

الخطر، إن مصر لم تعد تنتج أو تصدر الألغام المضادة للأفراد، وقد قال مسؤول مصري لمرصد الألغام الأرضية في إبريل 2000: "إن مصر لا تنتج أو تصدر الألغام الأرضية المضادة للأفراد"<sup>53</sup>.

ولقد أُخبرت بعثة التقييم التابعة لخدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام التي زارت مصر في فبراير 2000: "إن مصر لا تصدر أو تنتج (الألغام المضادة للأفراد)، وهو موقف أيده وزير الإنتاج الحربي الذي قال إن التصدير توقف عام 1984 بينما توقف الإنتاج في عام 1988"<sup>54</sup>.

ولكن ورغم الطلبات المتكررة فإنه لا يوجد أي بيان سياسة رسمي مكتوب من قبل مصر، يعلن أن إنتاج وتصدير الألغام المضادة للأفراد قد توقفاً.

وفي المعرض العسكري إديكس 99 IDEX في الإمارات العربية المتحدة، أورد كتيب تسويق من شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية، وهي شركة تديرها الدولة، عدة أنواع من الألغام للبيع بما فيها ألغام مضادة للأفراد من نوعي T/78 و T/79 وقد عرضت الألغام البلاستيكية المتفجرة من هذين النوعين في صندوقين سعة 100 و 60 لغماً على التوالي<sup>55</sup>، ومع أن كتيبات التسويق ليست دليلاً على إنتاج جديد أو على استمرار النقل، فإن الإعلان عن الألغام في معرض عسكري دولي يمكن أن يبدو وكأنه مثل نية لتصدير السلاح.

## التخزين:

يفترض أن لدى مصر مخزوناً ضخماً من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لكن ليس هناك تفاصيل متاحة وقد قال مسؤول مصري أن أياً من مثل هذه المعلومات تصنف في خانة المعلومات السرية لأسباب تتعلق بالأمن الحربي<sup>56</sup>.

## الاستخدام:

ذكرت مصر مرارا إنها تحتاج إلى استخدام الألغام للدفاع عن حدودها، والحماية من الإرهابيين والمهربيين والنشاطات الإجرامية الأخرى، لكن ليس واضحاً إذا ما كانت مصر منهمة بشكل نشط في زراعة الألغام. وذكرت خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام أن تقارير غير مؤكدة تشير إلى أن الألغام الأرضية قد زرعت في بعض المناطق الحدودية الأخرى نتيجة مخاوف أمنية والجهود الرامية إلى منع التهريب والنشاطات الأخرى غير القانونية<sup>57</sup> ويؤكد المسؤولون المصريون أن جميع الألغام التي زرعتها مصر لهذه الأهداف، تتفق مع الالتزامات الدولية الواردة في اتفاقية الأسلحة التقليدية. ولا يمكن التثبت من هذه الحقيقة أو تحديد الموقع الفعلي للمناطق التي زرعت فيها الألغام حديثاً حيث تبقى مثل هذه المعلومات سرية لأسباب تتعلق بأمن الدول<sup>58</sup>.

53 - مقابلة مع علاء عيسى - مدير شئون نزع السلاح بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2000/4/8.

54 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 21.

55 - حصل علي الكتيب الذي يعده الألغام الأرضية المضادة للأفراد بواسطة أحد الحاضرين لمعرض إديكس 1999 الذي عقد في مركز أبو ظبي الدولي للمعارض، الإمارات العربية المتحدة من 14:18 مارس 1999.

56 - مقابلة مع علاء عيسى - مدير شئون نزع السلاح بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2000/4/8.

57 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 9.

58 - مقابلة مع علاء عيسى - مدير شئون نزع السلاح بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2000/4/8.

## مشكلة الألغام الأرضية:

في الوقت الذي توصف فيه مصر أحياناً بأنها متأثرة بشدة من الألغام الأرضية ومخلفات الحروب فإن المناطق الأكثر تضرراً تعد قليلة الكثافة السكانية إلا أن خطط التنمية وتوسيع البنية التحتية ستجلب السكان والسياح إلى قرب أكثر من مناطق الألغام<sup>59</sup>.

وذكرت الحكومة أن ما لا يقل عن 23 مليون لغم قد زرعت في مصر، ما بين 17,3 مليون لغم و 19.7 مليون لغم في المنطقة الغربية، و 5.1 مليون لغم في المنطقة الشرقية<sup>60</sup> وتستند هذه الأرقام إلى تقديرات إحصائية لجهود التنظيف السابقة التي قام بها الجيش المصري بين عام 1983 وعام 1999<sup>61</sup>.

وتشمل الألغام المضادة للأفراد التي يعتقد أنها موجودة في الصحراء الغربية ألغاماً ارتدادية انشطارية-ألمانية من نوع أس S، وألغاماً بريطانية من نوع MK.2، ويعتقد أن الألغام المضادة للدروع تشمل ألغاماً ألمانية RIEGALMINE 43، TELLERMINE 35، TELLERMINE 42، و TELLERMINE 43، وألغاماً إيطالية B-2 و V-3. و بريطانية MK 5، و MK 7<sup>62</sup>، وتذكر خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام أن مستوى تحديد ووضع إشارات لحقول الألغام والمناطق المشتبه بأنها ملغومة محدودة للغاية في منطقة الصحراء الغربية<sup>63</sup>.

تضم الألغام المزروعة في المنطقة الشرقية ألغاماً روسية مضادة للأفراد من نوع PMN، وألغاماً تشيكية ارتدادية مضادة للأفراد PP-Mi-Sr، والألغام المصرية المضادة للمركبات M/71<sup>64</sup>. وتذكر خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام أن الغام PMN هي المتسبب الرئيسي في حوادث الألغام<sup>65</sup> وهي تقول: بالنسبة لحقول الألغام في المنطقة الشرقية التي زرعتها القوات المسلحة المصرية والجيش الإسرائيلي فإن سجلات وخرائط متاحة للألغام يمكن الاعتماد عليها. وما زال تحديد و تسييج حقول الألغام في المنطقة الشرقية، مع أنهما أكثر وضوحاً منه في منطقة الصحراء الغربية محدودين أو في حاجة إلى إصلاح في الغالب<sup>66</sup>.

ويعتقد أن الأرقام الضخمة للألغام التي تنسب للمسؤولين المصريين غير دقيقة ومبالغ فيها كثيراً وتقول وثيقة لوزارة الدفاع البريطانية "إننا نعتبر الأرقام الإجمالية مثل الثلاثين مليون- الواردة في الصحف أو في التقارير الأخرى حول مشكلة الألغام في مصر تعتبر تقديرات مبالغاً فيها"<sup>67</sup>.

وقال مسؤولون ألمان: "تقود وثائق الفياق الألمانية في أفريقيا والوثائق المشابهة للفرقة الثامنة التابعة للجيش البريطاني إلى الاستنتاج بأن حوالي 1.5 مليون إلى 2 مليون لغم أرضي موجودة في الصحراء الغربية في مصر"<sup>68</sup>.

إن التفسير الأقرب لاختلاف الأرقام يتمثل في أنه عندما تذكر الحكومة المصرية رقماً مثل 23 مليوناً، فإنها تشير حسبما يبدو إلى جميع الأجسام التي لم تتفجر (UXO)، وليس فقط إلى الألغام الأرضية.

59 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 3.

60 - كلمة ألفاها اللواء أحمد حازم أمام لجنة الأمن القومي في مجلس الشعب المصري بتاريخ 1999/4/5.

61 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 10.

62 - نفس المصدر السابق.

63 - نفس المصدر السابق ص 11.

64 - تقرير الأمم المتحدة حول مصر و القيادة المركزية الأمريكية "التطهير الإنساني لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطة جمهورية مصر العربية لأعوام 2000

- 2001 - 1999/7/13". وخدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية بتاريخ يوليو 2000 ص 11.

65 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 11.

66 - نفس المصدر السابق.

67 - معلومات أمدها مراسلة لوزارة الدفاع البريطانية بين هاري كوهين و دكتور جون ريد وزير الدولة للقوات المسلحة بتاريخ 1998/3/31.

68 - خطاب لمرصد الألغام الأرضية من السفارة الألمانية بالقاهرة بتاريخ 2000/4/11.

وقد قال مسؤول عسكري مصري مؤخراً في اجتماع دولي أن 20% فقط من المتفجرات التي أزالها الجيش المصري من الصحراء الغربية كانت ألغاماً<sup>69</sup>، وأخبرت الحكومة المصرية بعثة خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام للتقييم أن 25% من الألغام الأرضية في الصحراء الغربية هي ألغام أرضية فعلاً<sup>70</sup>. وهذه النسب تعززها البيانات المصورة والإحصائية التي تظهر أعداداً ضخمة من مخلفات الحروب أزيلت من الصحراء الغربية<sup>71</sup>. لذلك وباستخدام النسب المئوية والأعداد الإجمالية التي وفرها المسئولون المصريون يمكن أن يكون هناك ما بين 3.5 مليون و 5 ملايين لغم أرضي في الصحراء الغربية، ويمكن أن يكون عدد الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبوضوح أقل بكثير مقارنة بالألغام المضادة للمركبات.

## مسح وتقييم:

قامت خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام بمهمة تقييم لمصر بين 9-23 فبراير 2000 ونشرت ما توصلت إليه في يوليو 2000. ولا يبدو أن الحكومة المصرية قامت بمسح على الصعيد الوطني لمشكلة الألغام ومخلفات الحروب وتوصى خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام بالقيام بمسح لأثر الألغام على المستويين الأول والثاني في منطقة الصحراء الغربية<sup>72</sup>. وتقول خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام إن مسح الأثر على المستوى الأول "لا يعتبر مناسباً لجمع المعلومات في منطقة الصحراء الغربية نتيجة عدد السكان المحدود وعدم وجود سجلات دقيقة تتعلق بمشكلة الألغام ومخلفات الحروب"<sup>73</sup>. ووفقاً لخدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام فإن الأغلبية العظمى للسجلات الموجودة المتعلقة بنشاطات حقل الألغام قد وفرت للحكومة المصرية<sup>74</sup>.

## تمويل مكافحة الألغام:

طلبت مصر دعماً مالياً دولياً واسع النطاق للمساعدة على إزالة الألغام، كما انتقدت مصر الاستجابة البيئية للمانحين الدوليين في تقديم مساعدة ذات شأن، لا سيما دول الحلفاء والمحور السابقين وقال أحد المصادر إن الحكومة المصرية طلبت من الدولة الغربية المسؤولة عن زرع الألغام المزروعة في العلمين المساهمة بما لا يقل عن 142 مليون دولار لنشاطات إزالة الألغام<sup>75</sup>. وفضلاً عن ذلك وفي مقابلة مع صحيفة الأهرام ويكلى المصرية. قال الجنرال أحمد حازم قائد سلاح الهندسة "إن مصر تحتاج إلى حوالي 250 مليون دولار لإزالة 21.9 مليون لغم التي ما زالت مدفونة في أراضيها"<sup>76</sup>. وأكد خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام إن التصريح الحالي حول الحاجة إلى 250 مليون دولار للتغلب على المشكلة دون أي مؤشرات واضحة حول تفاصيل التكلفة- كان له أثره في تنفير بعض

69 - تصريح للعقيد دكتور عبد الحميد مصطفى من وزارة الدفاع المصرية أثناء مقابلة معه. كذلك أعلن العقيد دكتور مصطفى هذه النسبة في المحاضرة التي ألقاها

أمام الندوة الإقليمية العربية حول الألغام الأرضية في القاهرة 9 : 2000/4/11.

70 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام : تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 11 - 12.

71 - مقابلة مع العقيد دكتور مصطفى ومحاضرة ألقاها 9 : 2000/4/11.

72 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام : تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 27.

73 - نفس المصدر السابق ص 24.

74 - نفس المصدر السابق ص 11.

75 - القيادة المركزية الأمريكية "التطهير الإنساني لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية - خطة جمهورية مصر العربية لأعوام 2000 : 2001 \* 1999/7/13".

76 - أميرة إبراهيم - مقال بعنوان الميراث المميت - جريد الأهرام ويكلى العدد 444 بتاريخ 26 أغسطس / 1 سبتمبر 1999.

المانحين المحتملين" <sup>77</sup> هذا ولا يوجد أي تنسيق مباشر من قبل الأمم المتحدة بالنسبة لتمويل مكافحة الألغام في مصر <sup>78</sup>.

وقد قدمت حكومة المملكة المتحدة بعض المساعدات لمصر لإزالة الألغام، ففي عام 1996 قدمت وزارة التنمية الدولية (DFID) مبلغ 850.000 دولار لشراء معدات إزالة الألغام. كما قدم مبلغ 166.000 دولار أخرى عام 1998 <sup>79</sup>.

وبناء على طلب الحكومة المصرية، قدمت المملكة المتحدة أيضاً جميع الخرائط والسجلات التاريخية المتاحة، إضافة إلى المذهب العسكري والوثائق الفنية حول إزالة الألغام للمساعدة على تحديد موقع وطبيعة الألغام البريطانية المزروعة <sup>80</sup>. كذلك قام خبراء الهندسة الملكية من وزارة الدفاع بعدة زيارات في الأعوام 1981، 1984، و 1994 لتقديم المشورة الفنية والمساعدة، وتم توفير جميع السجلات التاريخية ذات العلاقة لبعثة خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام. وتقوم الشعبة التاريخية لجيش المملكة المتحدة حالياً بوضع جميع المعلومات ذات العلاقة على أقراص ذاكرة مدمجة <sup>81</sup>. وتتعترف حكومة المملكة المتحدة أن السجلات التاريخية حول هذه القضية مرممه إلى أقصى حد.

وعند السؤال فيما إذا كانت المملكة المتحدة ستقدم تمويلاً جديداً لجهود إزالة الألغام في المستقبل كانت وجهة النظر أنه من غير المحتمل أن ترغب المملكة المتحدة في توفير مساعدات مالية إضافية في ظل التقدير المصري لإزالة الألغام، لكن كان هناك شعور بأنه من الممكن توفير تمويل من أجل التوعية بخطر الألغام ومساعدة الضحايا، لكن مصر لم تقدم أي مقترحات في هذا المجال <sup>82</sup>.

إلى ذلك فقد قدمت الحكومة الألمانية خرائط وسجلات تاريخية، بداية عام 1982، وفي عام 1998 أرسلت ألمانيا خبراء الغام إلى مصر لتقديم المساعدات الفنية وقدمت 110 كاشفات ألغام من نوع 2 Foerter Minex، تقدر قيمتها بحوالي 411.000 دولار <sup>83</sup>. كما وقدمت إيطاليا في عام 1994 تدريباً لعشرين مصرياً متخصصين في إزالة الألغام <sup>84</sup>.

وحتى الآن تلقت مصر 1.432 مليون دولار كمساعدة أمريكية لإزالة الألغام، وكانت مصر قد طلبت مساعدة أمريكية لتدعم جهودها الوطنية لإزالة الألغام في عام 1997، ووافقت أمريكا على الطب وأدرج على البرنامج الأمريكي في 2 سبتمبر 1998.

وقد حددت الجهة الحكومية الأمريكية التي تضع سياسة إزالة الألغام مبلغ المخصصات الأمريكية الموفرة لمصر في ضوء المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لها والتي تبلغ 1.3 بليون دولار سنوياً، وهناك تردد جلي لدى الجانب المصري فيما يتعلق بجهوده لإزالة الألغام مع هذا الشكل من المساعدة <sup>85</sup>.

77 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 17.

78 - نفس المصدر السابق.

79 - التطهير: المساعدة البريطانية التي قدمت لمصر، السفارة البريطانية في القاهرة بتاريخ 2000/2/15.

80 - نفس المصدر السابق.

81 - مقابلة مع مسئولين رسميين بريطانيين. القاهرة - إبريل 2000.

82 - مقابلة مع مسئولين رسميين من السفارة البريطانية في القاهرة - 10 إبريل 2000.

83 - معلومات أمدتها السفارة الألمانية في القاهرة إبريل 2000.

84 - مشكلة مصر مع الألغام في الصحراء الغربية. ورقة من إعداد وزارة الدفاع المصرية وزعت في الندوة الإقليمية العربية حول الألغام - القاهرة 9: 2000/4/11.

85 - القيادة المركزية الأمريكية "التطهير الإنساني لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية - خطة جمهورية مصر العربية لأعوام 2000: 2001 + 1999/7/13".

## تنسيق مكافحة الألغام.

تقرر الحكومة المصرية أولويات تنسيق جميع أعمال التخطيط من أجل إزالة الألغام. فالأولويات الحالية هي المشاريع الزراعية، الصناعية، النفطية والسياحية<sup>86</sup> وتقول خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام إن ربط مهام إزالة الألغام بالمشاريع التنموية أو النشاطات الأخرى لم يكن مرتباً وغالباً يؤدي إلى تنسيق محدود في تسليم الأرض المطهرة للملحقين بالمشروع<sup>87</sup>.

وتتم معظم أعمال إزالة الألغام من قبل الجيش عندما تمول الحكومة الوطنية مشروعاً تنموياً يرتبط بالاقتصاد.

وتشمل العوامل الأخرى المؤثرة فيما سيتم إنجاز إزالة الألغام أم لا طبيعة الاتفاق بين الحكومة وصاحب الأرض وإجمالي التكاليف المقدرة لإزالة الألغام. وتقول خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام "تشهد جهود التنسيق الحالية مبادرات ثنائية بين الوزارات والجهات الأخرى المختلفة والمعنية بالأمر مع وزارة الدفاع لعنونة حاجات إزالة الألغام"<sup>88</sup>.

وفي 3 إبريل 2000 أصدر رئيس الوزراء المصري عاطف عبيد القرار 2000/750 بتشكيل لجنة وطنية لإزالة الألغام، تضم عضوية هذه اللجنة أربع عشرة وزارة وثلاث محافظات وثلاث منظمات غير حكومية لم تكن اثنتان من هذه المنظمات غير الحكومية موجودتين قبل هذا القرار ولا تعمل الثالثة حالياً في مجال العمل ضد الألغام. هذا ويرأس وزير التخطيط والتعاون الدولي هذه اللجنة التي لم تشمل أربع محافظات متأثرة بالألغام (بور سعيد، الإسماعيلية، السويس والبحر الأحمر) والمنظمة غير الحكومية الوحيدة المنهكة في مكافحة الألغام (مركز مكافحة الألغام الأرضية)، كما أن مهام اللجنة تتمثل في إزالة الألغام فقط.

ولا يبدو أن مصر قد طورت استراتيجية إنسانية متكاملة لمكافحة الألغام، وذكر مراقبون أن مصر لم تستفد من الخبرات الأخيرة لمجتمع إزالة الألغام، الذي أكد على الحاجة إلى تطوير إزالة الألغام كاستراتيجية شاملة تشمل الإزالة، التوعية بخطر الألغام ومساعدة الضحايا، ويظهر هذا في تصور مصر بأن أجهزة الاستكشاف ذات التقنية العالية و الباهظة الثمن سوف تساعد في عمليات إزالة الألغام في الصحراء الغربية والأماكن الأخرى<sup>89</sup>.

## تطهير الألغام.

مع زيادة الضغوط السكانية على امتداد وادي النيل، تؤكد الحكومة المصرية على الحاجة إلى تطوير البنية التحتية والزراعية في المناطق المتأثرة بالألغام غربي الإسكندرية، ونتيجة لذلك فإن الحكومة أعطت الأولوية لأربع مناطق لإزالة الألغام، والتي تأمل إكمالها مع عام 2002. واعتماداً على مساعدات أكبر من المانحين الدوليين فقد حددت الحكومة المصرية تاريخاً أكثر طموحاً وهو عام 2005 لإزالة جميع الألغام من أراضيها<sup>90</sup>. وهذه المناطق الأربعة تضم مدينتي برج العرب والنوبارية وطريقاً جديداً تربط بين الإسكندرية ومطروح، والمناطق الزراعية على

86 - كلمة ممثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لبعثة تقييم خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام القاهرة 2000/2/12.

87 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 21.

88 - نفس المصدر السابق.

89 - مشاركين دوليين وإقليميين مرتبطين بملائمة مكافحة الألغام في الندوة العربية الإقليمية حول الألغام الأرضية - إبريل 2000 لقوا الضوء علي محدودية التكنولوجيا العالية في مجال إزالة الألغام.

90 - الولايات المتحدة تمشط العالم من أجل الألغام المميتة. مقالة في جريدة تيمبا تريبيون بتاريخ 2000/3/19.

طول جانبي ترعة الحمام ومناطق العلمين، رأس الحكمة، فوكا وسيدي براني، وتطوير السياحة غربي الإسكندرية، وبخاصة في مرسى مطروح ورأس الحكمة<sup>91</sup>.

وتقع المسؤولية الرئيسية لإزالة الألغام على عاتق سلاح المهندسين التابع للجيش المصري، وهناك حوالي 480 جندياً مدربين على إزالة الألغام، ينتشر معظمهم في الصحراء الغربية<sup>92</sup>.

ويستخدم الجيش مزيجاً من الطريقتين اليدوية والميكانيكية لإزالة الألغام، وقد قيمت خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام قدرات الجيش على إزالة الألغام بأنه جيد التدريب ومحترفين.. لكن حسب اعتراف الحكومة المصرية فإنها غير قادرة على إزالة مشكلة الألغام الأرضية التي تواجه مصر<sup>93</sup>.

تشارك الشركات التجارية وبشكل رئيسي شركات الخدمات النفطية في إزالة الألغام باستخدام أشخاص معظمهم من العسكريين المتقاعدين وهذه الشركات مسجلة وتعمل في إزالة الألغام بتصريح من الجيش، وتعمل على المشاريع النفطية والسياحية لكن باستخدام طرق يدوية فقط مستخدمة كاشفات الألغام Fisher 65 و Fisher plus.

وفي فبراير 2000 أعلن سلاح المهندسين التابع للجيش أن أعماله لإزالة الألغام قد تتوقف بسبب المخصصات غير الكافية<sup>94</sup>. وتقول الحكومة المصرية أنه تم حتى عام 1981 إزالة 11 مليون لغم و مخلفات حروب وبين ذلك التاريخ وحتى عام 1999 تمت إزالة 1.2 مليون لغم أخرى 800.000 في الغرب و 400.000 في الشرق<sup>95</sup>. ولقد عانت جهود إزالة الألغام من عوائق مالية أدت إلى عمليات تعليق دورية للنشاط، ومثال ذلك فإن الجيش لم يزل ألغاماً في السنوات 1991-1998<sup>96</sup>.

## التوعية بالألغام.

وفقاً لخدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام فإن الجيش يقوم بالتوعية بالألغام بين أفراد العاملين في إزالة الألغام، ويبدو أن الوعي بخطر الألغام محدودة جداً بالنسبة للمدنيين في المناطق المتأثرة بالألغام والمناطق الأخرى<sup>97</sup>.

وقد أشار مسؤولون مصريون إلى أن قضية الألغام تبرز بشكل روتيني في وسائل الإعلام الوطنية<sup>98</sup>، لكن لا يبدو أن هناك استراتيجية حكومية لزيادة التوعية بالألغام، لا سيما في المناطق النائية أو بالنسبة لقطاعات عريضة من السكان مثل قبائل البدو الرحل كما يوجد نقص في إشارات التحذير والتسبيح في المناطق الملوثة والمعروفة.

91 - مشكلة مصر مع الألغام في الصحراء الغربية. ورقة من إعداد وزارة الدفاع المصرية وزعت في الندوة الإقليمية العربية حول الألغام - القاهرة 9 : 2000/4/11

92 - القيادة المركزية الأمريكية "التطهير الإنساني لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية - خطة جمهورية مصر العربية لأعوام 2000 : 2001 ، 13/7/1999" ومقابلة مع كولين كينج إبريل 2000 .

93 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام : تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 3.

94 - إعلان بواسطة اللواء أحمد حازم لبعثة تقييم خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام بتاريخ 2000/2/12.

95 - كلمة لقاها اللواء أحمد حازم أمام لجنة الأمن القومي في البرلمان المصري بتاريخ 1999/4/5.

96 - مقابلة مع علاء عيسى - مدير شؤون نزع السلاح بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2000/4/8.

97 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام : تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 18.

98 - مقابلة مع علاء عيسى - مدير شؤون نزع السلاح بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2000/4/8.

## ضحايا الألغام الأرضية.

وفقاً للمعلومات المتوفرة عن الجيش المصري في إبريل 200 كان هناك 8313 ضحية ألغام في مصر. معظمهم مدنيون.

الجموع	القتلى	الصابون	ضحايا الألغام
3296	278	3018	عسكريون
5017	418	4599	مدنيون
8313	696	7617	المجموع

99

لم تستطع الحكومة تقديم معلومات تتعلق بكيفية تسجيل الإحصائيات حول ضحايا الألغام الأرضية وأنواع الإصابات أو مواقع الحوادث. وتشير خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام إلى أن هذا الأمر يشكل أحد أوجه "غياب نظام منسق لجمع المعلومات"<sup>100</sup>. وهذه الأرقام هي ذات الأرقام التي أعطتها الحكومة المصرية للأمم المتحدة في عام 1998 عن الأعوام 1945-1996<sup>101</sup>.

ومن المحتمل أن كثيراً من الحوادث لم يتم الإبلاغ عنها، وبخاصة بين قبائل البدو الرحل في الصحراء الغربية وفي المناطق التي زرعت فيها الألغام للحماية من زراعة المخدرات وتهريبها.

ووفقاً لمسح أجراه مركز مكافحة الألغام الأرضية ومقره القاهرة، فإن عدد ضحايا الألغام ومخلفات الحروب في عام 1998 بلغ ثلاثة وثلاثين، وفي عام 1999 كان سبعة وثلاثين<sup>102</sup>. ففي عام 1998 قتل ثلاثة عشر شخصاً وجرح عشرون فيهم ثمانية أطفال قتلوا وتسعة جرحوا ومنهم ستة عشر شخصاً في حوادث بالمنطقة الشرقية وتسعة في المنطقة الغربية خمسة منهم في محافظة البحيرة وثلاثة في محافظة أسوان كما أصيب اثنين من الجنود القانمين بالتطهير أثناء عمليات تطهير بمنطقة الميناء الجديدة بالعين السخنة في المنطقة الشرقية.

وفي عام 1999 قتل أربعة عشر شخصاً وأصيب ثلاثة وعشرون آخرون بينهم أربعة أطفال لقوا مصرعهم وستة أصيبوا.

99 - أرقام قدمتها الحكومة المصرية في إبريل 2000. وكانت إحصائيات تعريفية قد ضمنت في كلمة مصر أمام المؤتمر الإقليمي حول مخاطر الألغام في بيروت - لبنان 1999/2/10. وفي كل الأحوال فإن الإحصائيات التي قدمت لخدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام في فبراير 2000 تشير إلى 6 قتلى أقل و6 مصابين أقل. انظر تقرير بعثة تقييم خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام: تقرير جمهورية مصر العربية بتاريخ يوليو 2000 ص 12.

100 - نفس المصدر السابق.

101 - ورقة سياسة صادرة عن وزارة الخارجية المصرية بواسطة السفير دكتور محمود كارم تحمل عنوان تفسير تصويت بعثة جمهورية مصر العربية علي قرار الأمم المتحدة حول الألغام الأرضية المضادة للأفراد نوفمبر 1998.

102 - كل المعلومات اللاحقة في هذا القسم من مسح أجراه مركز مكافحة الألغام في القاهرة ويغطي الفترة من 1998/1/1 حتى 2000/1/1 في منطقتي الألغام الرئيسية في مصر والمحافظة الأخرى المجاورة لهذه المناطق. هذه المنظمة غير الحكومية تتلقى أبناء حوادث الألغام ومخلفات الحروب من الإعلام والمستشفيات ومصادر محلية أخرى ثم يزور موظفي المركز منطقة الحادث ويقابلوا الضحية أو عائلته و يزوروا المستشفى التي تعالج الضحية. كما ويقابلوا الشهود ويرصدوا المؤشرات الأخرى مثل العلامات التحذيرية والتعليم وإعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية.

كما أصيب اثنان وعشرون شخصاً في حوادث في المنطقة الشرقية وستة في المنطقة الغربية وأربعة في محافظة الجيزة وثلاثة في محافظة المنيا وواحد في محافظة الدقهلية وواحد في محافظة الشرقية وفيما بين الأول من يناير 2000 و 29 مارس 2000 سجل مركز مكافحة الألغام الأرضية ثلاث وفيات و إصابة واحدة بسبب الألغام في قرية العمار، محافظة الإسماعيلية.

## مساعدة الضحايا.

إن أجهزة الطوارئ. وسيارات الإسعاف نادرة في المناطق المتأثرة بالألغام كما أن الرعاية الطبية المتوفرة في العيادات والمستشفيات المحلية غير كافية لخدمة حوادث الألغام. ووفقاً لخدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام "هناك توزيع غير متناسو للخدمات الصحية في البلاد مع أن الخدمات المتوفرة تقدم مجاناً للجمهور إلى حد كبير"<sup>103</sup> وتقول خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام "لم يظهر أن موارد المجتمع المدني الطبية المتاحة لمصابي الألغام كاملة في كل أنحاء المناطق المتأثرة بالألغام كما هو الحال بالنسبة للعسكريين"<sup>104</sup> فالدولة توفر المعالجة الطبية والأطراف الاصطناعية لضحايا الألغام لكن معظم المساعدات المقدمة نتجه نحو معالجة العسكريين ومثال ذلك فإن مستشفى العجوزة العسكري يوفر أطرافاً اصطناعية وإعادة تأهيل طويل الأجل للعسكريين العاملين والمحاربين القدامى الذين تضرروا نتيجة الألغام كما أن المركز الثاني الوحيد لإعادة التأهيل للمعاقين في مصر هو اتحاد المحاربين القدامى وهو منظمة عسكرية أخرى. وتوفر المستشفيات العسكرية العلاج لبعض الضحايا المدنيين لكن عليهم أن يساهموا بما يصل إلى 50% من تكاليف علاجهم<sup>105</sup>.

وينص القانون 39/ 1975 ولائحته التنفيذية رقم 59/ 1979 على وجوب أن يتلقى المعاقون رعاية طبية مجانية كما يوفر هيكلًا لرعاية المعاقين وإعادة تأهيلهم لكن الموارد المالية المحدودة تعيق تنفيذ نصوص القانون. هذا ويندر أن تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية راتباً تقاعدياً للمعاقين. وقد تم مؤخراً تعويض بعض ضحايا الألغام الأرضية بحوالي 80:45 دولاراً، كما لا توجد أي برامج إعادة تأهيل لضحايا الألغام ولا توجد أي جهة وطنية تمثل مصالح المعاقين أو ضحايا الألغام في مصر.

103 - خدمة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام : تقرير بعثة تقييم مكافحة الألغام لجمهورية مصر العربية - يوليو 2000 ص 8.

104 - نفس المصدر السابق ص 19.

105 - معلومات حصل عليها في الندوة الإقليمية العربية حول الألغام الأرضية - القاهرة 9 : 2000/4/11.

# تقرير مصر فى مرصد الأغم الأرضية 1999

## سياسة منع الألغام :

لم توقع مصر إتفاقية منع الألغام . وقد شاركت مصر كمرقب في مبادرة - عملية - أوتوا - حيث حضرت في أكتوبر 1996 اجتماع أوتوا الذي أطلق مبادرة أوتوا كما حضرت اجتماعات فيينا وبون و بروكسل لكنها لم توقع إعلان بروكسل . كما حضرت مفاوضات أوسلو كمرقب حيث أعلنت وجهة نظرها في الأجزاء الرئيسية من نص إتفاقية منع الألغام .

وقد صوتت مصر بالإيجاب على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 والذي يدعو الدول لمتابعة نشاطها بقوة للتوصل إلى إتفاقية دولية لمنع الألغام الأرضية المضادة للأفراد - صدر القرار بموافقة 150 دولة وعدم إعتراض أي دولة وإمتناع عشرة عن التصويت - لكنها كانت واحدة من 18 دولة إمتنعوا عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1997 والذي يدعو جميع الدول إلى التوقيع على إتفاقية منع الألغام . كما كانت واحدة من 19 دولة إمتنعوا عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1998 والذي يرحب بموقعين جدد على الإتفاقية ويحث على تنفيذها بالكامل .

وفي اجتماع بر وكسل اقترحت مصر بعض التعديلات و التي لم تكن مقبولة في معظمها على مسودة نص الإتفاقية . حيث اقترحت مصر أن تمتد الفترة الزمنية المخصصة للتخلص من مخزون الألغام لمدة أكثر ملائمة تتراوح ما بين 5 - 10 سنوات . كما ناقشت أن يأخذ التخلص من الألغام المزروعة في الحسبان تكلفه مثل هذه العمليات والمصادر المتاحة لمجهودات نزع الألغام على الصعيدين الوطني والدولي . كما عُييت مصر بأن تشارك الأطراف الرئيسية بما فيهم المنتجين والمصدرين والدول المتأثرة في المفاوضات الخاصة بالإتفاقية نظراً لكون مشاركتهم ينظر إليها كمساعد في إنجاز التزام عالمي ونفاذ مؤثر لإتفاقية منع الألغام<sup>106</sup> .

وقد أعلنت أسباب عدم توقيع مصر على إتفاقية منع الألغام في محافل دولية مختلفة وقد أرسلت ملخصات لها بواسطة مصر تتضمن أن الإتفاقية لا تأخذ في الحسبان أهمية الدفاع والأمن الشرعيين للدول وعلى وجه الخصوص تلك الدول ذات الحدود البرية الشاسعة والتي تحتاج الألغام الأرضية للحماية ضد الهجمات الإرهابية ومهربي المخدرات<sup>107</sup> .

إضافة إلى ذلك تواصل مصر الإعراب عن قلقها بشأن نقص الحافز المادي والفني في الإتفاقية لمساعدة الدول التي تتعامل مع مشكلة الألغام الأرضية<sup>108</sup> . وقد عبرت الحكومة والجيش عن إحباطهم من عدم نسب مسؤولية التطهير في الإتفاقية إلى هؤلاء الذين زرعو الألغام وهو ما أسماه ممثلي مصر بالخلاف الأخلاقي . وهناك ملايين الألغام الأرضية زرعت في مصر بواسطة القوات الألمانية والإنجليزية والإيطالية أثناء الحرب العالمية الثانية . كما استخدمت الألغام في الشرق بواسطة القوات الإسرائيلية والمصرية أعوام 1967، 1956، 1948، 1973 . وكما ذكر عالية فقد عبرت مصر عن حاجتها لاستخدام الألغام للدفاع عن حدودها من الإرهابيين والمهربين وقد تكرر إثارة هذه النقاشات خلال رحلة إلى مصر قام بها ممثلين عن الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية خلال شهر فبراير 1999<sup>109</sup> . وتجيب الملاحظة وفي كل الأحوال أنه عندما تعبر عن اهتمامها بالألغام في الصحراء

106- كلمة مصر أمام مؤتمر بر وكسل الدولي من أجل حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد 24 - 27 يونيو 1997 والذي عقد بمقر منظمة الإعاقة الدولية والحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية . ص 28 من تقرير المؤتمر .

107 - نفس المصدر السابق و أيضاً خطاب من مساعد وزير الخارجية مدير إدارة نزع السلاح إلى محمد منيب- الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ 1998/12/28 . و أعيد طبعة تحت عنوان القاهرة تفسر سياسة منع الألغام- أفريكا توبيكس- العدد 22 مارس 1998 ص 18 .

108- كلمة شفوية كاملة ألقاها القنصل بسفارة مصر في تونس علي سري أمام الندوة المغاربية حول الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي عقدت في تونس بتاريخ 20/1999/1 وقد سُجلت الكلمة بواسطة ماري ويرهام من منظمة مراقبة حقوق الإنسان .

109- رحلة قام بها جودي ويليماز وليز بيرنستين من الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية المضادة للأفراد خلال شهر فبراير 1999 حيث عقدت الاجتماعات تحت رعاية السفارة الكندية في مصر وقد التقوا ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع ضمن آخرين . وخلال رحلة إلى العلمين في الصحراء الغربية استضافتها وزارة

الغربية فإنها وفي العموم تهمل ذكر أنه وطبقا لتقديراتها الذاتية هناك ملايين الألغام في الصحراء الشرقية زرعتها القوات الإسرائيلية والمصرية خلال معاركهما المختلفة<sup>110</sup>. كما لا تذكر إنتاجها من الألغام الأرضية المضادة للإفراد ونقلها بذاتها للألغام إلى دول ذات خبرة في نزاعات مسلحة. وقد وقعت مصر إتفاقية الأسلحة التقليدية يوم 10/4/1981 ولكنها لم تصدق عليها – كذلك فإن مصر عضو في مؤتمر نزع السلاح وقد استخدمت هذا التجمع لتدفع بمسئولية الدول المتورطة في زرع ألغام في أراضي دولة أخرى والقلق المتعلق بالدفاع والأمن الوطنيين<sup>111</sup>. وفي يناير 1999 أعلنت مصر ترحيبها بالمساهمة الإيجابية للمنظمات غير الحكومية في مجال نزع السلاح وكررت مناداتها بمشاركة للمنظمات غير الحكومية أكثر بروزا في مؤتمر نزع السلاح<sup>112</sup>.

## الإنتاج

مصر هي المنتج الوحيد الباقي والمعروف للألغام الأرضية المضادة للأفراد في قارة أفريقيا – وطبقا لوزارة الدفاع الأمريكية فإن مصر تنتج عشرة أنواع من الألغام الأرضية المضادة للمركبات على الأقل وثمانية أنواع من الألغام المضادة للأفراد<sup>113</sup>. وتضم الألغام الأرضية المضادة للأفراد الأنواع :-  
- اللغم الوندتي MI-SK – PP وهو نسخة من اللغم التشيكي MI-SK – PP.  
- نوعين مختلفين من اللغم T79 المبعثر و البلاستيكي وكلاهما نسخة من اللغم الإيطالي TS50  
- اللغم MF270 الوندتي الموجه الشظوي وهو نسخة من اللغم السوفيتي POMZ-2 .  
- اللغم MF45 الشظوي الموجهة .  
- اللغم HAMDY الشظوي الموجه وهو مشابه للغم الأمريكي كلاي مور Claymore .  
- اللغم ذات الصندوق الخشبي المعروف باسم شو SHU .  
- اللغم T78 المفجر المعروف باسم شو SHU المفجر .  
وقد أنتجت مصر الألغام في ثلاث مصانع على الأقل تديرها وزارة الإنتاج الحربي كجزء من مجموعة

---

الدفاع أوضح أن السبب الرئيسي لرفض مصر التوقيع على الاتفاقية هو أن المسؤولية عن زرع الألغام لم تفرد في الاتفاقية. كما أن حلفاء الحرب العالمية الثانية السابقين يجب أن يكونوا مسؤولين عن تطهير هذه الألغام - وتردد هذا الرأي ثانية خلال اجتماع في مقر الأمم المتحدة يوم 1999/3/2 إستضافته منظمات غير حكومية من الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية في جنيف لممثلي البعثات الموجودة في الأمم المتحدة وآخرين حيث ناقش ممثلي مصر بقوة وتكرار هذا الرأي .

110- خلال تعارف عام بمقر الأمم المتحدة بجنيف يوم 1999/3/2 أقر أحد ممثلي مصر لجودي ويليامز من الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية بأن القوات المصرية استخدمت الألغام بكثافة في سيناء .

111 - كلمة مصر أمام مؤتمر بر وكسل الدولي من أجل خطر شامل للألغام المضادة للأفراد والذي عقد بمقر منظمة الإعاقة الدولية والحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية 24 : 1997/6/26 . ص 28 تقرير المؤتمر .

112- كلمة مراقب من مصر أمام الندوة المغاربية حول الألغام الأرضية المضادة للإفراد – تونس 25 : 1999/1/26 .

113 - أسطوانة مدمجة تحمل عنوان حقائق الألغام – صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية – كذلك انظر كتاب الألغام الأرضية المضادة للأفراد – الإبرك ونزع السلاح – لمؤلفه بادي بانكي ، لندن – براسيس 1997 من صفحة 96 – 101 – حيث أورد اللغم البلاستيكي M396 - SHU شو .

مصانعها العشرة للإنتاج الحربي المصري<sup>114</sup> فأحد هذه المصانع- شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية ( مصنع 88) قام بتصدير ألغام صغيرة مضادة للأفراد ( اللغم T78 المفجر- شو ) إلى عدد من الدول الشرق أوسطية . وليس معلوماً إذا كانت مصانع حربية أخرى مثل شركة قها للصناعات الكيماوية ( مصنع 270) وشركة مسرة للصناعات الهندسية (مصنع 45) قد صدرت أيضاً ألغام<sup>115</sup> . فقد أنتج مصنع هليوبوليس اللغم المضاد للأفراد TS50 ( التصميم المصري T79 أو T7931 ) بالتوافق مع تكنوفار المنتج الإيطالي للغم. فقد صرح فينتو الفيرو فونتانا صاحب تكنوفار أن 1.242.000 لغم من نوع TS50 قد جمعت في مصر ما بين أعوام 1979 – 1993 وقد قدم الأرقام الآتية :-  
 عام 1979 100.00 لغم - عام 1980 50.000 لغم – عام 1982 225.000 لغم – عام 1983 275.000 لغم -  
 عام 1985 282.000 لغم – عام 1988 200.000 لغم – عام 1990 50.000 لغم – عام 1991 30.000 لغم -  
 عام 1993 30.000 لغم<sup>116</sup> .

## النقل :

قامت مصر بتصدير ألغام إلى سبع دول عن الأقل هي أفغانستان وأنجولا وإرتريا وأثيوبيا والعراق ونيكاراجوا ورواندا والصومال<sup>117</sup> . وكما هو مذكور في هذا التقرير في الجزء الخاص بإيطاليا : في 1996/9/17 وجد عضو في لجنة الأمم المتحدة الدولية للظلم في رواندا ألغاماً أرضية مضادة للأفراد من نوع TS50 ضمن شحنه أسلحة مصادرة من جماعات الهوتو المسلحة وبعد اتصالات بين السكرتير العام للأمم المتحدة والسلطات الإيطالية . أفاد ممثل إيطاليا لدى الأمم المتحدة بأن مصنع تكنوفار الإيطالي قد صنع الأجزاء البلاستيكية من اللغم الأصفر المضاد للأفراد من نوع TS50 خلال الفترة من 1980 حتى 1993 عندما أوقفت الشركة تصنيع هذه المواد . كما أباح بأن تكنوفار لم تمد زائير أو كينيا أو جمهورية تنزانيا المتحدة بالآغام أرضية مضادة للأفراد من نوع TS50<sup>118</sup> بينما ذكر أن الشركة قد أمدت كلاً من البرازيل ومصر وأسيانيا والولايات المتحدة بأجزاء بلاستيكية من اللغم TS 50 . وطبقاً لصاحب شركة تكنوفار فإن الألغام التي وجدت في رواندا كانت جزء من إمدادات السلاح التي وردتها مصر لكيجالي عام 1992 والتي تحتوى 200.000 لغم مضاد للإفراد من نوع T79 119 . وفي مايو 1997 أعلنت مصر خلال أحد مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية أنها لم تعد تصدر ألغاماً

114- أخذت هذه المعلومات من كتاب مركبات جان الحربية و اللوجستية 1992-1993. التنبؤ الدولي- التنبؤ بالناظر و المخلفات الحربية- الألغام الأرضية(دوليا) 1993 كذلك كتاب الإنتاج الدفاعي في العالم الإسلامي لمؤلفة نذير حسين- كرا تشي ، شركة الكتاب الملكي 1989.  
 115 - الأسطوانة المدمجة لوزارة الدفاع الأمريكية – حقائق الألغام – مصنع مسرة .

116 - ألبورتو شبارا “ . 1996. Famiglia Cristiana, N47627. "Io Non Sono Un Trafficante" أو أنظر تقرير إيطاليا في مرصد الألغام الأرضية.

117 - عُرِفَت مصر كمصدر للألغام في عدة وثائق حكومية أمريكية ومن هذه الوثائق برقيه منصرفه ومعنون موضوعها موقف تعليق تصدير الألغام الأرضية. صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 1993/12/7 وكذلك خطاب من مركز العلوم والتكنولوجيا الخارجية – وزارة الحربية الأمريكية بتاريخ 1993/12/1 .

118 - خطاب مؤرخ 1998/1/22 من السكرتير العام للأمم المتحدة مرسل إلى رئيس مجلس الأمن – ملحق إضافات إلى التقرير الثالث للجنة الدولية للظلم في رواندا – الأمم المتحدة وثيقة رقم S/1998/63 .

119 - فرانك سميث Soldi, saghe politica antenna zionale رقم 27 بتاريخ 1994/5/14 . ومؤلف صادر عن مشروع الأسلحة بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان ومعنون تسليح رواندا و تجارة الأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان في الحرب الرواندية .

مضادة للأفراد ولكن جهود لاحقه للحصول على هذا الإعلان مكتوباً لم تُنتج أى رد حتى الآن<sup>120</sup> .

## المخزون :

يعتقد بامتلاك مصر لمخزون من الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولكن ليس هناك معلومات متاحة .

## الإستخدام :

كما ذكر فقد أستخدمت الألغام بواسطة القوات الألمانية والإيطالية والإنجليزية أثناء الحرب العالمية الثانية فى الصحراء الغربية . كذلك أستخدمت الألغام فى الشرق بواسطة القوات الإسرائيلية والمصرية خلال معاركهم المسلحة واليوم تعلن مصر صراحة حاجتها لإستخدام الألغام للدفاع عن حدودها وللحماية ضد الإرهابيين والمهربين .

## مشكلة الألغام :

مصر واحدة من أكثر الدول المتأثرة بالألغام فى العالم. وتؤكد الحكومة تقدير بحوالى 22.7 مليون لغم موضوعه - مغروزة تحت تراب مصر وهو عدد يحسب تقريباً بلغم لكل ثلاثة مواطنين<sup>121</sup> . وقد ذكرت مطبوعه لوزارة الدفاع أن 288.000 هكتار من الأراضي المصرية متأثرة بالألغام<sup>122</sup> . وفى عام 1993 عددت وزارة الخارجية الأمريكية رقماً أقل حسماً يقدر بأكثر من 6000 لغم من زمرة الحرب العالمية الثانية فى منطقة العلمين مع أعداد أخرى غير معروفه على طول منطقة الحدود مع ليبيا وألغام أخرى إضافيه من حروب متعددة مع إسرائيل لازالت باقية فى أجزاء من سيناء ومؤخراً تجنبت وزارة الخارجية الأمريكية وضع رقم لمشكلة مصر مع الألغام<sup>123</sup> . ومعظم الألغام غير المطهرة فى مصر قد تركت من وقت الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص فى منطقة معركة العلمين فى الصحراء الغربية. ففى سبتمبر 1942 وفى العلمين وتوقعاً لتقدم الحلفاء أمر الجنرال الالمانى إدوين روميل بابتكار حدائق الشيطان وهى عبارة عن حقل ألغام طويل جداً وعميق جداً الذى أعتبر عملياً بأنه لا يخرق<sup>124</sup> . وقد ذكر ميك كروول أن 500.000 لغم قد زرعت فى العلمين فى حقلين رئيسيين شمال - جنوب يغطيان كل الجبهة وبعمق كلى حوالى خمسه أميال<sup>125</sup> ويتناول آخرين أن الجيش البريطانى بقيادة المشير مونتجمرى زرع معظم الثمانية عشرة مليون لغم فى العلمين<sup>126</sup> . وتعلن الحكومة المصرية بثبات أن هناك 17 مليون لغم أرضى فى العلمين<sup>127</sup> . كذلك هناك ألغام فى مناطق قرب الحدود المصرية الليبية وعلى طول سواحل البحر الأحمر فى الصحراء الشرقية. وفى مناطق من شبه جزيرة سيناء توجد ألغام نتيجة المعارك العسكرية أعوام 1948 ، 1956 ، 1967 ،

120 - آخر منتج للألغام الأرضية المضادة للأفراد . أفريكام توبيكس العدد 22 يناير - مارس 1998 ص 15 .

121 - كلمة مصر أمام مؤتمر بروكسل (سالف الذكر) ص 28 .

122 - كتاب القتل الحديدين - مأساة الألغام فى مصر . صادر عن وزارة الدفاع - جمهورية مصر العربية .

123 - كتاب القتل الخفيين - المشكلة العالمية مع الألغام الأرضية غير المطهرة عام 1994 ص 20 . صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية - كذلك القتل الخفيين - أزمة الألغام الأرضية العالمية عام 1998 ص 14 . صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية .

124 - ميك كروول كتاب تاريخ الألغام الأرضية صادر فى لندن عن دار ليوكوبر عام 1998 ص 61 .

125 - المصدر السابق .

126 - اكتشاف الخطر المميت- أحمد لطفى أفريكان توبيكس - العدد 22 يناير - مارس 1998 ص 14 .

127 - القاهرة تفسر سياسة منع الألغام - أفريكان توبيكس العدد 22 يناير - مارس 1998 ص 16 .

1973)انسحبت إسرائيل من سيناء عام 1982). وتتراوح أنواع الألغام التي وجدت في مصر بين الألماني و الأمريكي والبريطاني من أيام الحرب العالمية إلى البريطاني الحديث والأمريكي والروسي والإسرائيلي . وفي مارس 1999 أعلنت الأمم المتحدة اقتراحا بإرسال فريق لتقييم مشكلة الألغام في مصر وكانت في إنتظار الضوء الأخضر من رئيس الوزراء المصري<sup>128</sup> .

## تمويل مكافحة الألغام :

كانت مصر إستفزازية في طلب دعم مادي دولي لتطهير الألغام لديها وطبقاً لمساعد وزير الخارجية - مدير إدارة نزع السلاح فإنه وبرغم طلب المساعدة عدة مرات من المجتمع الدولي فإن جهوداً حقيقياً لمساعدتنا لم تبذل عدا ربما عدد قليل جداً من الدول التي يمكن عدها على أصابع اليد الواحدة<sup>129</sup> . وتطلب مصر 200 مليون دولار أمريكي تمويلاً لتطهير الالغام<sup>130</sup> . وتذكر الأمم المتحدة أن مصر قد طالبت الدول الغربية المسؤولة عن معركة العلمين أن تساهم بمبلغ 142 مليون دولار أمريكي لتطهير الالغام وسوف تدفع الحكومة 50 مليون دولار أمريكي إضافيه<sup>131</sup> .

وقامت ألمانيا بتقديم مكتشفات ألغام معدنيه وملابس واقية لمجهودات تطهير الألغام المصرية. بينما قدمت المملكة المتحدة 145.189 دولار أمريكي لتمويل تطهير الألغام والمعدات. وقد خصص برنامج الولايات المتحدة للتطهير الإنساني مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي<sup>132</sup> ووفرت إيطاليا تدريب على التطهير . وبوضوح ومنذ بداية الثمانينات أمدت وزارة الدفاع البريطانية السلطات في مصر بنسخ من الخرائط الباقية لحقول الألغام المعروفة ومعلومات حول أنواع الألغام التي زرعها والتكتيك الذي استخدمته قوات الكومونولث أثناء الحرب. ومن غير المعروف كم عدد حقول الالغام التي لها خرائط باقيه . وكان هناك زيارات إلى مصر بواسطة ضباط التخلص من مخلفات الحروب الملكيين أعوام 1981 ، 1984 ، 1994 . كذلك قامت القوات الجوية الملكية بطلعات إستطلاعية فوق مناطق الألغام عام 1984 . وتقوم حالياً وزارة الدفاع باعداد نسخة جديدة من حزمة الخرائط والمعلومات التي تسهل إستخدام التكنولوجيا المتطورة حيثما أمكن<sup>133</sup> .

و تعمل مجموعة غير رسمية من المانحين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر من أجل تشجيع مزيد من الشفافية والمشاركة في مصر. وقد أظهرت الدول الغربية إهتمام بتمويل التطهير في إطار خطة وطنية يمكن أن تضم جميع الوزارات ذات الصلة وليس وزارة الدفاع فقط . ومنذ أعلنت مصر أن تنمية السياحة علي سبيل المثال علي طول سواحل الصحراء الغربية وكذلك صناعة البترول معاقة بسبب تأثير الألغام فإن الحكومات المانحة أوضحت أن الوزارات المناسبة يجب أن تكون مشاركة في تطوير مثل هذه الخطة<sup>134</sup> .

128 - إليزابيث بريانت - الأمم المتحدة تعرض فريق ألغام لمصر - هيوستن كرونكل 1992/3/19 .

129 - القاهرة تفسر سياسة منع الألغام . أفريكان توبيكس العدد 22 يناير - مارس 1998 ص 16 .

130 - ملاحظات أخذتها ماري وبرهام من منظمة مراقبة تفوق الانسان من محاضرة الجيش المصري خلال الجزء الخاص بالموقف من وجهة النظر العسكرية في المؤتمر الإقليمي حول مخاطر الالغام الأرضية في البلدان العربية ببيروت - لبنان 1999/2/11 .

131 - الأمم المتحدة - تقرير مصر - قاعدة بيانات الالغام الأرضية ص 2 www.un.org/ Depts/ Landmines / country / Egypt.htm .

132 - دعم مكافحة الالغام الأرضية الثاني ورقة معدة لإجتماع مجموعة دعم مكافحة الالغام - نيويورك - الطبعة الرابعة 1998/11/16 .

133 - هاتسارد 1998/2/17 . COLS 655 - 606 . أنظر تقرير مرصد الالغام الأرضية حول المملكة المتحدة.

134 - مناقشة غير رسمية بين دول غربية مختلفة وممثلي الحملة الدولية لمنع الالغام الأرضية - القاهرة - 1999/2/14 .

## تطهير الألغام :

يشارك الجيش المصري في مجهودات التطهير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . وتملك مصر أربعة كتائب عسكرية وطنية للتطهير تضم 480 جندي وهناك ملايين الدولارات كل عام ترصد لإزالة الألغام<sup>135</sup> . وحتى اليوم تم تطهير 120.000 هكتار من الأراضي وإزالة 12 مليون لغم أرضي<sup>136</sup> . وهناك مشكلة واحدة هي نقص المعلومات حول مواقع مناطق الألغام وهو ما يؤدي إلى الحاجة إلى مسح شامل للمشكلة . وقد حركت الأمطار والرياح وتحركات الرمال الألغام من مواقعها الأصلية أو تسببت في دفنها أعمق من متر في عمق الأرض – كذلك هناك مشكلة تتمثل في أن الألغام المضادة للمركبات التي زرعت أثناء الحرب العالمية الثانية أصبحت أكثر حساسية حيث نزلت مرتبتها عبر الزمن مما يجعلها عرضة لأن تعمل كألغام مضادة للأفراد .

## التوعية بالألغام :

يري الجيش المصري الحاجة إلى حملة توعية تشمل تعليم أفضل لحقول الألغام وإعلانات إذاعية وتلفزيونية لتحذير الناس بما فيهم السائحين الأجانب من مخاطر الألغام غير المطهرة<sup>137</sup> . وعندما أخذ ممثلين من الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية إلى العلمين بواسطة وزارة الدفاع لم يروا أية علامات لحقول الألغام علي الإطلاق<sup>138</sup> . وحتى اليوم تشمل المجهودات غير الحكومية للتوعية بالألغام مركز مكافحة الألغام الذي تأسس في ديسمبر 1977<sup>139</sup> . كذلك هناك حملة مصرية ناشئة لمنع الألغام الأرضية تأسست في سبتمبر 1998 وتتألف من 20 منظمة غير حكومية.

## ضحايا الألغام :

طبقاً لما قاله الجيش المصري في فبراير 1999 أودت الألغام الأرضية بحياة 8313 ضحية في مصر 696 منهم قتلي<sup>140</sup> . وقد أعطت مطبوعة غير مؤرخة لوزارة الدفاع رقم إجمالي 8301 صفحة ألغام ومن هذا الرقم ذكرت أن الضحايا العسكريين 3248 منهم 272 قتلي وقد قدر إجمالي المدنيين بحوالي 5017 ضحية منهم 418 قتلي و 4599 مصاب<sup>141</sup> . ويلقي ضحايا الألغام الرعاية بواسطة الدولة التي تقدم إسعافات أولية والعلاج الطبي والأطراف الصناعية إضافة إلى أن هناك بعض التعويضات لأسر ضحايا الألغام العسكريين<sup>142</sup> وهناك مركز طبي واحد بدأ دراسة الحاجات الفسيولوجية للناجين من الألغام الأرضية.

135 - تقرير الأمم المتحدة عن مصر ص 1 .

136 - ملاحظات أخذتها ماري ويرهام من منظمة مراقبة حقوق الإنسان خلال مؤتمر بيروت 1999/2/11 – وكذلك كتاب القتل الحديدي لوزارة الدفاع ذكر أنه تم تطهير 103000 هكتار من 11 مليون لغم .

137 - ملاحظات أخذتها ماري ويرهام من منظمة مراقبة حقوق الإنسان خلال مؤتمر بيروت 1999/2/11.

138 - ملحوظة لجودي ويليامز بعد رحلة إلى العلمين استضافتها وزارة الدفاع يوم 1999/2/14.

139 - كتيب مركز مكافحة الألغام – مصر.

140 - ملاحظات أخذتها ماري ويرهام من منظمة مراقبة حقوق الإنسان خلال مؤتمر بيروت 1999/2/11.

141 - كتاب القتل الحديديين ص 3-4 .

142 - المصدر السابق.